أدوار مقترحة للتعليم الجامعى لمواجهة بعض التحديات العالمية المعاصرة

إعداد

أ.د/ أحمد الرفاعى بهجت العزيزى
أستاذ أصول التربية المتفرغ
ونائب رئيس الجامعة سابقاً
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د/ حمدى حسن المحروقى
أستاذ أصول التربية المتفرغ
وعميد الكلية السابق
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د/ طلعت حسينى إسماعيل
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

د/ أحمد مصطفى عبدالله
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

فى ظل ما تموج به المجتمعات من تحديات عالمية أثرت فى كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية، برزت ضرورة مواجهة هذه التحديات للاستفادة من آثارها الإيجابية والتصدى لآثارها السلبية، وبذلك وجب على المجتمع المصرى أن يواجه هذه التحديات من خلال كافة مؤسساته المجتمعية وفى مقدمتها التعليم الجامعى، بوصفه يمثل رافداً أساسياً يزود المجتمع بالكوادر المؤهلة علمياً، والقادرة على التعامل مع التحديات العالمية المعاصرة ومواجهتها. ويأتى البحث الحالى كمحاولة للإسهام فى هذا السياق، لذا سعى البحث إلى تحديد أبرز التحديات العالمية المعاصرة، التى تمثلت فى العولمة، والغزو الثقافى، والتقدم العلمى والتكنولوجى، والثورة المعرفية ويزوغ مجتمع المعرفة، والمعلوماتية وثورة الاتصالات، وقام البحث بعد ذلك باستنتاج انعكاسات هذه التحديات على التعليم الجامعى، وتوصل البحث فى النهاية إلى اقتراح مجموعة من الأدوار التى يتعين أن يقوم بها التعليم الجامعى لمواجهة التحديات التى سبق تحديدها، وقد نبعت هذه الأدوار من انعكاسات هذه التحديات على التعليم الجامعى.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعى – التحديات العالمية المعاصرة

Abstract

In the light of what Societies face from global challenges affected all its aspects of political, economic, social, cultural, educational, scientific and technological, The need to meet these challenges has emerged to take advantage of their positive effects and to counteract their negative effects. Therefore, the Egyptian society must face these challenges through all its social institutions, especially university education, as a fundamental resource providing the community with scientifically qualified cadres capable of dealing with and facing contemporary global challenges. The present research is an attempt to contribute in this context. So, the research sought to identify the most important contemporary global challenges, Which were represented in globalization, cultural invasion, scientific and technological progress, the knowledge revolution and the emergence of the knowledge society, informatics and the communications revolution. The research then concluded the implications of these challenges on university education. The research eventually led to the proposal of a set of roles to be carried out by university education To meet the challenges already identified. And These roles stemmed from the implications of these challenges on university education.

Keywords: University Education, Contemporary global challenges

مقدمة

مما لا شك فيه أن التغير السريع والدائم يمثل أحد الملامح الكبرى التى تميز عالمنا المعاصر، فالعالم بطبيعته متغير، وأصبح يموج بتحديات ومتغيرات كثيرة شملت كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية وغيرها. فمع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين تعرضت المجتمعات الإنسانية ناميها ومتقدمها لعدد من التحديات لم تكن فى حسبان الكثيرين، ولعل ما يميز هذه التحديات أنها كانت أعمق وأوسع مدى من التحديات التى شهدها العالم فى معظم مراحله، كما أنها حدثت بإيقاع سريع للغاية، مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها[١].

ففى مجال العلم والتكنولوجيا يشهد العالم حالياً تفجير معرفى وتكنولوجى، وثورة علمية غيرت الكثير من المفاهيم والنظريات، لنعيش الآن فى عالم مفتوح

يشهد نمواً متزايداً فى عالم الاتصال، الذى يسهم بشكل مباشر فى تقريب المسافات المكانية بين مختلف المجتمعات، التى أصبح لزاماً عليها إذا أرادت حفظ مكانتها أن تحمل الصيغة العلمية قلباً وقالباً[٢].

وفى المجال السياسى تقلص دور الدولة نظراً لظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية الغير حكومية على الساحة السياسية العالمية، والتى أصبحت تلعب دوراً فعالاً فى معالجة قضايا كثيرة مثل قضايا حقوق الإنسان والسكان والبيئة. أما فى المجال الاقتصادى فقد ظهرت بعض المستجدات والتطورات الاقتصادية من أبرزها الدور المتزايد للشركات عابرة للقارات، تلك التى ليس لها هوية أو جنسية محددة، ولا تنتمى لدولة أو منطقة جغرافية معينة. وكذلك الاتجاه العالمى المتزايد نحو التحرر الكامل للتجارة العالمية التى دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم بعد توقيع اتفاقية الجاد وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦. هذا بالإضافة إلى انتشار النموذج الاقتصادى الرأس مالى الذى كان من أبرز نتائجه تحرير الاقتصاد ونمو وانتشار القطاع الخاص فى معظم المجتمعات[٣]

وتأتى هذه التحديات ومعها عدد من الفرص التى إذا أحسن استغلالها وتوفرت متطلبات الاستفادة منها لأمكن مسايرة هذه التحديات، ولكن التحديات ليست فى مجملها خيراً ونفعاً للمجتمعات، بل قد تحمل فى طياتها بعض المخاطر التى تحتاج لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للتصدى لها. وبذلك يكون معيار قوة أى مجتمع متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه فى مواجهة هذه التحديات أو فى الاستعداد لآثارها[٤].

وبالتالى تفرض هذه التحديات نفسها ووجودها على حياة المجتمعات، وتجعل مواجهتها أمراً حتمياً على المؤسسات والأفراد خاصة المسئولين والمفكرين، ومن ثم أصبح من الضرورى على الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية أن تواجه هذه التحديات من قبل كافة مؤسساتها وفى طليعتها الجامعات[٥].

فالجامعات هى منابع العلم ومنابت الفكر ومعاقل المعرفة ومنارات الثقافة، وهى المؤسسات المنوطة باستمرار وتواصل التطور عن الحضارى للمجتمع، وذلك من خلال المعارف التى يولدها أعضاء هيئة التدريس والطلاب كنتيجة لبحوثهم لاكتشاف المزيد من قوانين الطبيعة، وكذلك تحويل هذه القوانين والنظريات إلى ابتكارات تكنولوجية وتطوير الموجود منها، فضلاً عن قيام الجامعات بنشر هذا الجهد لرفع المستوى الثقافى للمجتمع[٦].

كما تتجلى أهمية التعليم الجامعى من عِظَمْ الدور الذى يقوم به تجاه كل من الفرد والمجتمع فالتعليم عمومًا والتعليم الجامعى خصوصاً يعد الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، كما أن الجامعة فى أى مجتمع هى قاطرة التقدم، ومركز توليد الفكر والإبداع، وإنتاج المعرفة المنظمة ونشرها وتطبيقها، وهى الجهة المنوط بها إعداد وتأهيل الأجيال المتعاقبة من القوى والكوادر المهنية المتخصصة والباحثين، وتكوين القادة المستقبليين فى مختلف المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهى معقل التنوير وصون الثقافة وأداة التطوير والتغيير الاجتماعى. والجامعة تعلم وتربى قادة الفكر والعمل فى مجالات الحياة المختلفة، ومن خلال استقلالها الذاتى تخدم النقاش والحوار الذى يتناول المسائل القيمية والعلمية التى تواجه المجتمع، وتعمل كمراكز لإثراء الثقافة والحفاظ عليها[٧]. كما أنها مفتاح عبور المجتمعات بوابة حضارة القرن الحادى والعشرين التى تتميز بالتحولات والتحديات العلمية والتكنولوجية المعقدة والمتنامية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٨].

وإذ يبلغ التعليم الجامعى هذه الدرجة من الأهمية تجاه كل من الفرد والمجتمع، وفى مواجهة التحديات المعاصرة، من خلال دوره الإيجابى فى مساعدة المجتمع فى تبوء مكان استراتيجى على خريطة العولمة، ودوره الفاعل فى مجتمع التكنولوجيا والمعلوماتية، فإن هذا يفرض ضرورة البحث فى هذا الدور، بما يساعد فى التغلب على هذه التحديات، واستغلال الفرص المتاحة منها.

مشكلة البحث

تقوم رسالة الجامعات فى العصر الراهن بدور بالغ الأهمية فى حياة الأمم، فم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية، بل امتدت لتشمل كل نواحى الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، لذا لم يعد من الممكن اعتبار الجامعات مؤسسات تعليمية تعنى بتخريج الكوادر والكفاءات فى المجالات المختلفة فحسب، أو اعتبارها مجرد مراكز بحثية تقوم بإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة، كما لم يعد من المقبول أن تنعزل الجامعات عن مجتمعاتها، أو تغض الطرف عن التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية الحادثة فى محيطها الاجتماعى[٩].

وفى ظل التحديات التى يموج بها العالم الآن والتى أثرت تأثيراً بالغاً على جميع مجتمعاته متقدمها ونامياها، تتعاظم الأدوار الملقاه على التعليم الجامعى فى سبيل مواجهتها، والتغلب عليها، أو اقتناص الفرص المتاحة منها، وفى سبيل قيام الجامعة بأدوارها تجاه هذه التحديات فمن الواجب السعى لتحديد الأدوار المقترحة التى يتعين على الجامعات القيام بها للتعامل الناجح والبناء فى التعامل مع هذه التحديات. ومن ثم تتحدد مشكلة البحث فى الأسئلة الآتية:

١. ما أبرز التحديات العالمية المعاصرة التى تواجه المجتمع المصرى؟
٢. ما انعكاسات التحديات العالمية المعاصرة على التعليم الجامعى فى مصر؟
٣. ما الأدوار المقترحة للتعليم الجامعى لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة؟

أهداف البحث

يتحدد الهدف الرئيس للبحث فى محاولة تحديد أدوار مقترحة للتعليم الجامعى تتيح له القدرة على الإسهام بفعالية فى مواجهة التحديات العالمية المعاصرة والتعامل الناجح معها سواء بالتغلب عليها أو اقتناص الفرص المتاحة منها. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. تحديد أبرز التحديات العالمية المعاصرة التى تواجه المجتمع المصرى.
٢. بيان أهم انعكاسات التحديات العالمية المعاصرة على التعليم الجامعى.
٣. اقتراح مجموعة من الأدوار للتعليم الجامعى لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث الحالى من الحاجة الملحة لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة والتعامل البناء معها وذلك بالاستفادة مما تطرحه من فرص وإيجابيات، والتصدى لكافة السلبيات الناتجة عنها بما يساعد على تماسك المجتمع المصرى وارتقاؤه، والنهوض به، ليرتقى المكانة اللائقة به فى سباق الحضارة الإنسانية، وحيوية دور التعليم وبخاصة التعليم الجامعى فى هذا النهوض. وذلك من خلال إعداده أفراد لديهم الوعى الكامل بهذه التحديات، ولديهم القدرة على التعامل الإيجابى معها.

وتنبثق أهمية البحث الحالى من أهمية الموضوع الذى يتناوله، وهو التحديات العالمية المعاصرة، وذلك لكون هذه التحديات أصبحت أمراً واقعاً تعيشه جميع مجتمعات العالم، كما أن هذه التحديات لها أثراً عميقاً على جميع أبعاد المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعالمية وغيرها، وترجع أهمية البحث إلى أنه محاولة لرسم أدوار مقترحة للتعليم الجامعى، لمواجهة مستجدات المرحلة الراهنة؛ سعيًا لوضعها بين يدى صانعى ومتخذى القرارات، بما يساعد فى الارتقاء بأداء التعليم الجامعى لأدواره على أسس علمية سليمة، مما يؤدى إلى أن يسير هذا التعليم على بصيرة صوب إنجاز أدواره المتوقعة.

وتبدو أهمية البحث أيضًا من خلال **القيمة النظرية** التى يقدمها، فيما يتعلق بوضع إطار نظرى عن التحديات العالمية المعاصرة، وآثارها على المجتمع. واستنتاج تداعيات هذه التحديات على التعليم الجامعى، كذلك تبدو **القيمة التطبيقية للبحث**، من خلال اقتراح مجموعة من الأدوار للتعليم الجامعى والتى يمكن من خلالها مواجهة التحديات العالمية المعاصرة بما يؤدى إلى النهوض بكل

من الجامعة والمجتمع، حيث أنه من الممكن أن يساعد البحث الحالى المسئولين عن التعليم الجامعى فى اتخاذ قرارت وإجراءات بناءة بشأن تطوير أدوار التعليم الجامعى فى مواجهة التحديات الملحة التى تواجه المجتمع بما لها من آثار إيجابية وسلبية فى هذا العصر المليئ بالتحولات التى يمر بها هذا المجتمع الآن. كما تتأكد **القيمة التطبيقية للبحث** أيضًا من تعدُّد المستفيدين منه، مثل وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات والجامعات والكليات المختلفة، وذلك عن طريق نشر الوعى بالتحديات الراهنة، وتوضيح مدى خطورتها على المجتمع، مع بيان طرق التغلب عليها، بما قد يؤدى إلى تكاتف الجميع من أجل مواجهة هذه التحديات، وهو ما يؤدى بدوره إلى المساعدة فى النهوض بالمجتمع المصرى. كذلك يستفيد من هذا البحث وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا التعليم الجامعى وأدواره.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفى، بما يتضمنه من مقومات الوصف التحليل والتفسر، حيث تقوم الدراسة بتحليل الأدبيات التى تتناول التحديات العالمية المعاصرة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية، وذلك لتحديد هذه التحديات وبيانها، واستنتاج تداعياها على التعليم الجامعى، ومن ثم اقتراح مجموعة من الأدوار التى ينبغى أن تقوم بها الجامعات لمواجهة هذه التحديات.

خطة السير فى البحث

يسير البحث الحالى وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: ، تحليل التحديات العالمية المعاصرة التى يواجهها المجتمع، مستخدماً فى ذلك كافة أنظمته المجتمعية ومؤسساته، وخاصة مؤسسات التعليم الجامعى ومن أهم هذه التحديات: العولمة بأبعادها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآلياتها التى منها البنك الدولى ومنظمات المجتمع المدنى والشركات متعدية الجنسيات. ومن أهم هذه التحديات أيضاً الغزو الثقافى، التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع، والثورة المعرفية وبزوغ مجتمع المعرفة، وثورة الاتصالات والمعلومات،

الخطوة الثانية: استنتاج أهم تداعيات التحديات العالمية المعاصرة على التعليم الجامعى وذلك استناداً إلى الخطوة السابقة وأيضاً من خلال الأدبيات التى تناولت هذا الموضوع

الخطوة الثالثة: اقتراح مجموعة من الأدوار التى ينبغى أن يقوم بها التعليم الجامعى، كأحد أهم مؤسسات المجتمع، لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة، والمساعدة فى التغلب عليها، والاستفادة من الفرص المتاحة منها.

المحور الأول: أبرز التحديات العالمية المعاصرة

شهد العالم خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين تطورات أصابت مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، والواقع أن هذه التحديات مستمرة حتى الآن ، بل وازدادت قوتها. ومن أهم هذه التحديات ما يلى:

١- العولمة

يعتبر جميع الباحثين مصطلح "العولمة" بمثابة كلمة فضفاضة، حيث أنه يصور معان مختلفة. كما أنه مفهوم واسع وغامض جداً. فبالرجوع إلى الأدبيات الضخمة التى تمت كتابتها فى هذا المجال، فمن الصعب حقا العثور على تعريف موحد لهذا المصطلح. وفى الواقع، العولمة كمفهوم تتداخل وتتفاعل مع مختلف التخصصات مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ. وهكذا، فإن العلماء والباحثين فى كل تخصص يعرفون العولمة من وجهة نظرهم الخاصة أو من ما يتعلق بتخصصاتهم(١٠).

ويستخدم مصطلح العولمة من الناحية الاقتصادية ليشمل زيادات فى التجارة وسياسات تحريرها، فضلا عن تخفيضات فى تكاليف النقل وانتشار التكنولوجيا.

ومن أهم مظاهرها زيادة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر[١١]. فهي ترمي إلى تحقيق حرية التجارة وفتح الأسواق بين الدول، كما تهدف أيضاً إلى تحقيق السيادة التكنولوجية التي تستهدف التوصل إلى المعرفة الغزيرة وزيادة تراكمها جيلاً بعد جيل[١٢].

ويقصد كذلك بالعولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بالسوق الموحدة الكبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص وصفات تعكس خصوصية أقاليمها كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي. أو أنه يقصد بها ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والافكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم[١٣].

والعولمة هي فقدان معين لسيادة الدولة القومية، أو على الأقل تآكل الحكم الذاتي الوطني، وبالتالي إضعاف مفهوم "المواطن" كمفهوم يتسم بالأدوار والحقوق والالتزامات. ويرى آخرون أن العولمة تعمل على تقنين الوصفات الاقتصادية الخاصة حول كيفية السيطرة على الاقتصاد من خلال التجارة الحرة وإلغاء الضوابط وما شابه ذلك، ومن خلال وصفات تؤدي إلى إصلاح التعليم، والسياسة والثقافة. والعولمة هي تدفق التكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة والناس والقيم والأفكار. وهي أيضاً تعبر عن تزايد الترابط بين العالم الحديث من خلال زيادة تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والناس والمعلومات. فالتقدم التكنولوجي يعمل على تخفيض تكاليف المعاملات الدولية، التي تنتشر التكنولوجيا والأفكار، وتزيد حصة التجارة في الإنتاج العالمي، وتزيد من قدرة الفرد على التنقل[١٤].

والعولمة هي في المقام الأول مجموعة من التغييرات المتصورة التي تشمل تشكيل أشكال عالمية جديدة في الثقافة ووسائط الإعلام وتكنولوجيات الاتصال التي يتعين على الدول أن تقبلها وتتبعها من أجل أن تكون قادرة على تبني المنافسة

العالمية والاستجابة لها بشكل إيجابي[١٥]. وهى أيضاً "العمليات الاجتماعية التي تتراجع فيها قيود الجغرافيا على الترتيبات الاجتماعية والثقافية ويزداد فيها وعي الناس بأنهم يتقاربون[١٦].

وتسعى العولمة إلى صناعة اتجاهات لصالحها فى البلدان المختلفة مستفيدة من قاعدة أن التغيير المعرفى يقود إلى التغيير السلوكى والوجدانى وهذا هو القصد من الإلحاح على تغيير الأنماط الثقافية والتعليمية والتربوية فى البلدان المختلفة[١٧].

فالعولمة تسعى إلى تحقيق هدفٍ أساسى معلن يتمثل فى إزالة الحواجز وتذويب الفوارق بين المجتمعات الإنسانية المختلفة لسيادة آلية رأس المال التى تأبى أى قيود، وآلية المعلومات التى تأبى أى رقابة، وكذلك إشاعة القيم الإنسانية المشتركة التى يراد لها أن تجمع البشر وتكون أرضية لإنقاذ آلية رأس المال وآلية المعلومات. فالعولمة تهدف إلى إيجاد نظام متشابك لعوالم متصلة، وإنتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود، وإتاحة الفرصة لأصحاب المهارات والقدرات والمؤهلات للحركة والإزدهار فى الأسواق العالمية، وتآكل الإنفاق الإجتماعى المطلوب (الدعم) للإبقاء على الأسواق العالمية[١٨].

إن تعميم ثقافة الاستهلاك يعد واحدة من أهم آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب، وأداة فاعلة لتشويه البنى الثقافية للمجتمعات، وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه، وجعله ضحية الإحباط و الخضوع، مستهلكاً لغير ما ينتج، ينتظر ما يجود به الأخر من سلع جاهزة الصنع، وباتت الثقافة الشائعة لدى الشباب هى تلك الثقافة التى تصور الحياة على أنها متعة ورفاهية وإشباع للملذات، مما يؤثر بشكل كبير على الشباب ويؤدى إلى تشويش الهوية الثقافية لديهم. وبالتالى يمكن أن يقال أن العولمة أساسها نظرة مادية للوجود. وطبيعة ثقافة العولمة أنها تمجد الاستهلاك، وتمجد الفردية والأنانية، وأنها مادية بحتة لا مجال فيها لروحانيات أو عواطف ولا مساحة فيها للمشاعر الإنسانية ولا للعلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكامل والاهتمام بالآخرين.

والإنسان الاستهلاكى المنشغل بتحقيق متعته الشخصية يدور فى دائرة ضيقة للغاية خارج أى منظومات قيمية اجتماعية وأخلاقية، ولذا نجد ولاءاته للمجتمع وللأسرة تتآكل بالتدريج، كما أن انتماء هذا الشخص لوطنه ضعيف للغاية[١٩].

ويرى بعض علماء التربية فى العولمة تهديداً للأنظمة التقليدية القائمة ومقدراتها فى الحفاظ على قيمها وثوابتها التى تأسست عليها، والعولمة تعتبر تهديداً لتلك الأنظمة كونها لاتتوافر فيها الإمكانيات المادية والقدرات البشرية التى تؤهلها لمنافسة المؤسسات التعليمية القادمة من أحضان الحضارات الأخرى، محملة ليس بالعلم وحده بل برؤية وفكر مختلف[٢٠].

آليات العولمة:

حتى تتحقق العولمة على مستوى العالم كان لابد من وجود آليات (مؤسسات، منظمات، أجهزة....) تعمل على نشر وتأكيد وسيادة مفاهيم العولمة، ثم بعد ذلك إلزام غير معلن من تلك الآليات بالاندماج فى موجة العولمة. وهناك عدة مؤسسات عالمية أشرفت على عملية العولمة وفى مقدمة تلك المؤسسات: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

- منظمة التجارة العالمية: من أهم مؤسسات العولمة حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة مندمجة فى الاقتصاد العالمى، وتضع هذه المنظمة مجموعة من القواعد التى تلتزم بها الدول الأعضاء فى مجال التجارة الدولية للسلع الخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء فى إطار عام واسع متعدد الأطراف، وتعد هذه المنظمة هى المسئولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجارى والاقتصادى، فقد أسهمت فى تأكيد تيار العولمة، وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية، وفى الوقت ذاته دَفْع الدول وحثها على ابتكار مزايا تنافسية تجعلها متفوقة بها على الآخرين[٢١].

- صندوق النقد الدولى: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ووظيفة الصندوق هى العمل على دعم واستقرار أسعار الصرف، ووضع نظام المدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبى والتى تعوق نمو التجارة الدولية، وكانت له وظائف أخرى منها تقديم معونة فنية للدول الأعضاء لتقديم المشورة فى رسم السياسات ودراسة المشكلات واقتراح النصائح. التنسيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولى.
- البنك الدولى: أنشئ عام ١٩٤٥، بهدف توفير التمويل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ويقوم البنك بعدة وظائف منها تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء من دراسات واستشارات وتدريب، تشجيع الاستثمار الخاص(القطاع الخاص) وإدخال برامج الإصلاح الاقتصادى والخصصة ومتابعة تنفيذها فى الدول الأعضاء، أخيراً فض المنازعات المالية فى الدول الأعضاء[٢٢].

تلك كانت مؤسسات العولمة التى تقوم على الجانب الاقتصادى والنقدى، إلا أنه كانت هناك مؤسسات تولت الجوانب الأخرى فى المجتمع لتعمل على عولمتها وهى جوانب بالغة الأثر لسرعة انتشار العولمة مثل: شبكة الإنترنت التى عملت على زيادة الترابط والاتصال وتخطى الحدود مما يزيد من توحيد العالم، الإعلام الكونى وما يحققه من فورية فى نقل المعلومة والخبر وما يهدف إلى نشره من أفكار وثقافة وذلك عن طريق السماوات المفتوحة التى لا يستطيع أى نظام أو مجتمع إغلاقها، التجارة الإلكترونية: حيث يستطيع الملايين من البشر وفى أى مكان التعامل الفورى بيعاً وشراءً للسلع والخدمات دون الحاجة للانتقال، المنظمات الغير حكومية: حيث إزدات انتشاراً وقوة وتأثيراً فى الرأى العام على المستوى المحلى وأصبحت تمثل قوة ضغط على الحكومالت فى الدول النامية[٢٣].

لقد فرضت ظاهرة العولمة نفسها بشدة بالغة القوة على مجريات الأحداث، وأنها فى واقعها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركى وهى متكاملة الجوانب والأبعاد، ومنها أنواع عديدة يمكن إيجازها فيما يلى:

- العولمة الاقتصادية: ويقصد بها إزالة الحدود التى تعرقل التجارة بين الدول، سعياً وراء زيادة معدلات الرخاء الاقتصادى واعتماد الدول بعضها على البعض، مما أدى إلى التوصل إلى اتفاقية تضع إطاراً محدداً للشئون المالية والتجارية الدولية، والتوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات لإزالة الحواجز والمعوقات المفروضة على التجارة الحرة، ومنها اتفاقية الجات[٢٤].
- العولمة السياسة: وتتمثل فى إضعاف القيم المرتبطة بمفهوم الدولة وتقوية القيم الأساسية العولمية المشتركة، ويترتب على ذلك غياب سلطة الدولة والمراكز المتعددة للسلطة على المستويات العالمية والمحلية، وأصبحت المنظمات الدولية ذات القوة المسيطرة على المنظمة القومية، كما أصبحت القضايا المحلية تناقش فى إطار عالمى فظهرت عدة مخاطر منها: بروز ما يطلق عليه بالحق فى التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية فى الدول سواء أكان ذلك من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الاتجاه نحو إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية فى بعض المناطق الحساسة فى العالم. ومن أهم مظاهر العولمة السياسية انهيار النظام الدولى القديم الذى كان يستند إلى القطبية الثنائية وبروز نظام عالمى جديد، أيضاً تنامى دور المجتمع المدنى أو المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة ومراقبة الانتخابات، وغيرها من المنظمات ذات الصبغة العالمية والتى غدت تتدخل بصورة مباشرة فى قرارات الدول وتشريعاتها[٢٥].
- العولمة الاجتماعية: من مظاهر العولمة على المستوى الاجتماعى انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعى الغربى، وقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات

والتقدم المتزايد فى الإعلام إلى نشر هذه الانماط السلوكية بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات الغير غربية لهذه الأنماط. وتتطلب العولمة استعداداً فرديا متميزاً لمبادرة وتحمل المخاطر وهو كثير ما يتعارض مع أسس التنشئة الاجتماعية لبعض دول العالم الثالث وخاصة العربية.

- العولمة الثقافية: حيث تدعو العولمة إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوى منظومة من القيم والمعايير تفرضها على العالم أجمع، وحيث أن البعد الاقتصادى للعولمة يؤثر بقوة فى الجانب الثقافى، فإن من يملك فعالية القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف ثقافياً وبالتالى يتخوف البعض من العولمة الثقافية التى تسعى إلى فرض عالمى لثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التى تتعارض معها، والعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك واحداث شروخ فى الأبنية الثقافية للشعوب فضلاً عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز[٢٦].

وفى مصر ابتداءً من منتصف التسعينات بدأت مرحلة الانفتاح المتزايد على الاقتصاد العالمى بمزيد من تحرير التجارة الخارجية وتشجيع متزايد للاستثمارات الأجنبية الخاصة وانفتاح أكثر فأكثر على التكنولوجيا الحديثة، بما فى ذلك وسائل نقل المعلومات والأفكار وانماط الاستهلاك. حيث نشأت فى مصر سياسة سميت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادى، وبالرغم من الفوائد التى تعود على مصر من الاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمى إلا أنه أحدث تأثيراً سلبياً على المشروعات الوطنية وأدى إلى زيادة البطالة بين الشباب نتيجة عدم الاستعداد لمثل هذا الانفتاح. وكان من أهم مظاهر انتشار العولمة فى مصر: زيادة الاستثمارات الأجنبية فى مصر: والتى أدت إلى وضع فى حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية، غالباً ما تؤدى إلى خفض الإنفاق العام وانتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشآت الوطنية. التوجه نحو الخصخصة: وتبنى هذا الاتجاه دفع الحكومة إلى سرعة بيع القطاع العام مما

أدى إلى عواقب اجتماعية واقتصادية على بعض أفراد المجتمع المصرى الذين تم الاستغناء عنهم باعتبارهم عمالة زائدة لا تتمشى مع سياسة القطاع الخاص الذى يهدف إلى الربحية بغض النظر عن العوامل التى تضر بالمواطنين والمجتمع. تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات: وتلعب الآن الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات دوراً مهماً فى إدماج مصر بالاقتصاد العالمى. ولقد برز الدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات كأداة للتغلغل الاقتصادى للسيطرة على الأيدولوجية والثقافة فى دول العالم الثالث، إذ أنها تمارس حاليا المهام التى كانت تقوم بها فى الماضى الحكومات الاستعمارية، ولاتكتفى هذه التجمعات الهائلة بتبعية رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها إلى سوق اقتصادية، بل إنها تسوق أيضاً سلع استهلاكية ثقافية واجتماعية وكذلك تمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً على أجهزة الإنتاج الاقتصادى وتلعب دوراً رئيسياً فى تسويق ثقافتها كما تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام فى دول العالم الثالث[٢٧].

وقد أدت العولمة إلى نفتاح تجارى بين الدول بسبب الاتفاقيات التجارية العالمية المختلفة، وقد وضع هذا كله المنتج المصرى أمام منافسة عالمية لم يكن مُعداً لها، وأصبح المنتج المصرى فى تحدى دائم مع غيره من المنتجات العالمية خاصة شرق أسيا حيث الأسعار المتدنية، وأصبح السعر وحده لايكفى للمنافسة، وإنما أصبحت كذلك الجودة أحد مصادر المنافسة، وأصبح المنتج المصرى يصارع للحصول على مكان له فى السوق العالمية. كذلك القروض التى حصلت عليها مصر من البنك الدولى قيدت الاقتصاد المصرى، وأصبح اقتصادها مثقل بالديون.

وعلى الرغم مما سبق فإن العولمة عملة ذات عدة أوجه، ولكن لن يستفيد منها إلا من هو جاهز للتحدى لا من ينتظرها كأمر محتوم بخيره وبشره[٢٨]. لذلك على دول العالم الثالث ومنها مصر التعامل بإيجابية مع هذه الظاهرة

والاستفادة من الفرص التى تقدمها، ومواجهة كل آثارها السلبية بما يؤدى فى النهاية إلى جعل العولمة مثمرة.

٢- الغزو الثقافى

إن الهوية الثقافية ليست حقيقة مادية ملموسة، وإنما هى حقيقة عقلية يبنيها الإنسان بعقله ثم يتصرف على هداها، تبدأ بالتعرف على أولويات انتمائه، وما يترتب على ذلك من التكامل مع الشركاء والتمايز عن الأغيار، وفضلاً عن ذلك فإن ثمة عوامل موضوعية مثل اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد تعمل لصالح هذه الحقيقة العقلية، ولكن الأهم من كل هذا هو الإيمان من قبل الأفراد بوجودها[٢٩].

تعمل العولمة على توحيد العالم ثقافياً بعد أن وحدته- تقريباً- المادية، حيث يتم استلاب جماهير شعوب العالم قاطبة، بل استلاب كثير من مثقفى هذه الشعوب أيضاً وإغراقهم فى طوفان البث العلمى والفنى والإعلامى والمعرفى، وعلى جانب كبير من التشتيت والتمويه والتحيزات الغربية ونزوعاتها الخاصة ضد الآخر، فضلا عما تحمله من أساليب ترويض الشعوب. ومن ناحية أخرى فإن هناك محاولات محمومة تسعى إلى عولمة الثقافة من خلال تقنيات أخلاقية كونية ملزمة للشعوب والمجتمعات. ولم يعد النظام التعليمى هو فقط الذى ينفرد بتشكيل عقول الناس وإنما شاركت الإذاعة المسموعة فى هذه العملية لفترة طويلة إلى أن ظهر التلفزيون، ثم الإنترنت بعد ذلك، فأحدث ثورة ثقافية كبرى. وتسبب التطور التكنولوجى فى زعزعة الانضباط الثقافى. ولكن أخطر شئ فى هذا الغزو الثقافى يكمن فى أنه يشمل الأفكار والمعتقدات والمعايير والقيم، التى تملى على الشباب ألواناً من السلوك، إذا تكرر بانتظام، أصبح لهم أعراف وعادات وتقاليد ويدع يتمسكون بها بشدة. ولكن النقلة النوعية التى حدثت مع ثقافة العولمة فى العلاقة مع ثقافة الآخر تكمن فى أنها لجأت إلى ما يمكن أن يسمى إغراء الفرد من خلال استغلال الإغراءات التى منحتها التقنيات الحديثة فى مجال الاتصال وقد أدى ذلك إلى تغيير جذرى فى نظرية حوار

الثقافات تمثل هذا التغيير فى محورين هما: اللجوء إلى ثقافة الصورة بدلاً من ثقافة الكلمة، والتوجه المباشر إلى القاعدة العريضة دون التوقف للجدل مع الصفوة[٣٠].

وتهدف العولمة من بين ما تهدف إلى إعادة صهر وتشكيل الهوية والثقافة الوطنية فى إطار عالمى بحيث يفقد المرء مرجعيته، ويتخلى عن انتمائه، وولائه، وينفصل عن جذوره، وذلك من خلال زرع قناعة لدى أفراد الهوية الواحدة بأن ثقافتهم متخلفه، وأن خلاصهم فى تبراهم منها، وترسيخ صفات الفردية والأنامالية والأنانية لدى الفرد مما يجعله محصوراً فى نفسه، وأن كل ما عداه لا يعنيه، وهذا يؤدى بالضرورة إلى طمس الوعى الجمعى والقومى، ومن ثم زعزعة انتمائه لوطنه[٣١].

لذا فإن أهم التحديات التى تتعرض لها سيادة الدولة الثقافية فى ظل العولمة هو مدى قدرة الدولة فى المحافظة على ثقافتها دون الانغلاق على الذات، أو الانفتاح الكلى والضياع والذوبان، وفى الوقت نفسه تستطيع أن تجد لنفسها مكاناً بين الثقافات الأخرى[٣٢].

فنى ظل العولمة ستنمو الهويات (الثقافات) الوطنية جنباً إلى جنب مع نمو الهوية (الثقافة) الإنسانية والمواطنة العالمية، والتى تعنى بروز جيل جديد من المواطنين العالمين المنتسبين للعالم قدر انتسابهم لأوطانهم، بيد أنه حتى وإن سلمنا بهذا الطرح، فإن فرص تفتيت المجتمعات ستقوى، واحتمالية بروز النزاعات والخلافات ستزداد، ومن ثم سيؤدى ذلك بكل قوة إلى تفكيك الدولة، وبالتالى تهديد الهوية، ذلك لأن العولمة ترفع شعارات اللامركزية، والمشاركة المجتمعية، والجمعيات الغير حكومية، وحقوق الإنسان، وهى جميعاً مبادئ لا خلاف عليها، لكن حين تتحول اللامركزية إلى وسيلة لتحجيم دور الدولة المركزى فى الحفاظ على النسيج الوطنى الواحد، فهذا مكمن الخطر. أما من ينظر للعولمة الثقافية على أنها العملية التى بواسطتها يتم تشكيل وصياغة

ثقافة عالمية واحدة، فهذا معناه سيادة نمط ثقافى معين على سائر الثقافات، فإن فى ذلك إن تحقق سحق للهوية الثقافية الوطنية أو على الأقل تذويبها أو إضعافها. وإذا كانت العولمة من وجهة النظر هذه تعنى سيادة نمط ثقافى واحد يكرس إرادة الهيمنة والسيادة لنموذج ثقافى واحد، فإن النموذج الوحيد المهيأ للقيام بهذا الدور هو النموذج الامريكى، فالولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تتمتع بكل صفات الدولة العظمى[٣٣].

وتتعرض لغتنا العربية فى ظل العولمة إلى تحدى كبير حيث أنها تتعرض للتهميش، رغم أنها وسيلتنا الأولى لإدراك العالم من حولنا كناطقين لها، فهى الوسيلة الأولى لانطلاق المعارف فى أذهاننا من خلال ما توفره لنا من معان، ومصطلحات، ومفاهيم، وبشكل موجز فإن التحالف الوثيق بين اللغة وتكنولوجيا المعلومات هو الوسيلة التى يتعذر بدونها استيعاب العالم من حولنا. لكن تكشف لنا الأرقام صراحة مدى سطوة اللغة الإنجليزية على ثقافتنا حيث أكدت الدراسات على أن ٦٥٪ من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية،٧٠٪ من الأفلام ناطقة بالإنجليزية،٩٠٪ من الوثائق المخزونة على الانترنت باللغة الإنجليزية. كذلك نجد مقاومة شديدة داخل جامعاتنا المصرية من قبل الكليات العلمية لتعريب موادها، وبخاصة بعد سقوط اللغة العربية من قائمة لغات اتفاقية الجات. الأمر الذى يدعونا إلى البحث الجدى للتصدى بحل يمكننا فى إحداث النقلة لعصر المعلومات، وحتى يكون التعليم أكثر فاعلية فى تلبية احتياجات المجتمع وتحديث العقل العربى[٣٤].

٣- التقدم العلمى والتكنولوجى

يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية متقدمة، وتتسابق الدول فى الأخذ بزمام هذه الثورة للسيطرة عليها وامتلاك مقدراتها. ولقد بات التقدم العلمى والتكنولوجى من أهم الظواهر التى تميز العصر الحديث، وتعود أهميته إلى التأثير العميق الذى يحدثه فى كافة جوانب الحياة، وإلى المشكلات الكثيرة التى يثيرها. ويعتمد التقدم العلمى والتكنولوجى على المعرفة، والاستخدام الأمثل

لها والقدرة على توليدها وتنظيمها وتخزينها واستردادها، وعلى سرعة تطبيق نتائج العلم[٣٥].

وقد تجلت هذه المرحلة التكنولوجية بنقل معظم النشاط الذهنى من العقل البشرى إلى الآلة، وبذلك برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وآخر مبتكراتها الاستنساخ وتكنولوجيا الطاقة المتجددة. وقد أدت هذه الثورة التكنولوجية إلى تنمية الاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة فى مختلف مجالات الحياة، وتطور التكنولوجيا والآلات المتناهية فى الصغر، والأجهزة عالية الطاقة ذات التكلفة الزهيدة، والتى من المتوقع أن تؤثر تأثيراً بالغاً على التعليم الجامعى وطرائقه، وعلى النظم الاقتصادية وبرامجها. وكان من نتائجها أيضاً ظهور مجموعة من الاختراعات فى كافة ميادين الحياة مثل ظهور أجهزة التحكم الآلى والربوت، بالإضافة إلى عدد من التطبيقات العلمية التى شكلت أساساً لحركة التحول من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة التكنولوجية، مما أحدث أثراً على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية[٣٦]. وقد أحدثت هذه الاختراعات والاكتشافات تغيرات واضحة فى كم وكيف المعرفة فى مجال الحاسبات الآلية والقنوات الفضائية وشبكات الانترنت، وما يرتبط بها من تغير فى حقائق العلم والتكامل بين فروع المعرفة[٣٧].

وقد أخذ الكمبيوتر التحول نحو التكنولوجيا إلى مستوى جديد. وأدى نمو الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت كأحد فروع التكنولوجيا إلى تحول في المجتمع، من خلال ابتكار الأدوات التي تصنف وتعدل المعلومات بدلا من مجرد نقله أو الحفاظ عليه والمتمثلة فى تكنولوجيا الحواسيب. وتساعد أجهزة الكمبيوتر على أداء المهام بفعالية وكفاءة بحيث يمكن تجنب الخطأ البشري. وبسبب تقدم الحواسيب، تم استكشاف الفضاء، وتم تصميم المركبات بشكل مختلف، وأصبح عالم الترفيه أكثر تسلية، كما أن العلوم الطبية قدمت المزيد

مـن العلاجـات للأمـراض. وقـد أثـرت الحواسـيب علـى المجتمـع بطـرق عديـدة، وأصبحت الحياة أسهل، وجعلت المستحيل ممكنا[٣٨].

ويشهد العالم تغيرات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة وانجازات البحث العلمى المبهرة والتى تفوق قدرات الخيال البشرى، وتعتمد تلك التكنولوجيا على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة، والحاسبات والمخلقات وتكنولوجيا الليزر وتوليد المعلومات وتنظيمها وتخزينها واستدعائها وتوصيلها بسرعة فائقة. وهذا ما أدى إلى أن يعيش العالم أخطر ثورة معرفية بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية وخصوصاً ما تولد عنها من ثورة فى مجال الاتصال الكونى، وهذه الحضارة الجديدة التى يعيشها العالم الآن هى مزيج من التقدم التكنولوجى والثورة المعلوماتية والذى له انعكاساته الصناعية وآثاره الاجتماعية وهذا يؤدى إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة، فقد تؤدى إلى تغيرات فى بنية وطبيعة الوظائف والمهن الموجودة بالمجتمعات، كما أنه قد ينتج عنها موجات من الانحلال الخلقى والتفكك الأسرى والعنف[٣٩].

إن قدر التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يحدث حولنا يتضخم فى متواليات هندسية، حيث إن الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية التى توصلت وتتوصل إليها البشرية كل عدة ساعات تفوق كل تصور[٤٠]. حيث يتميز العصر الراهن باختصار الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى، فعامل السرعة الرهيبة فى العالم الجديد بعد رئيسى فى مجال العلم والتطبيق التكنولوجى[٤١]. فالتطور المعرفى والتكنولوجى يحدث بمعدلات متسارعة فى هذا العصر، حيث تناقصت المدد الزمنية بين الاكتشافات العلمية وتطبيقها عملياً وصناعياً ثم تسويقها تجارياً، وبدلاً من عقود طويلة أصبحت هذه المدد شهوراً بل أيام، وأصبح الإنسان محاطاً بكم هائل من الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى كافة مجالات الحياة[٤٢].

وقد أدت الثورة التكنولوجية إلى تغير كبير فى عناصر الإنتاج، والمقصود هنا هو دخول عامل جديد على العوامل التقليدية الاربعة(الارض ، رأس المال ، العمل ،

التنظيم) أثر عليها جميعاً ألا وهو المعرفة(التكنولوجيا). ليس فى تحديد مقادير كل منها فى دالة إنتاجية جديدة. ولكن أيضا فى إعادة تشكيل الصفات العامة لتلك العناصر(بدائل الموارد/ البديل الصناعى بدلاً من الطبيعى) إلى الحد الذى أحدث تغييراً جذريا فى هياكل الموارد الإنتاجية على نحو انعكس بصورة واضحة على التناقص فى نسب تبادل المصادر الطبيعية مع المنتجات المصنعة. أى أن المعرفة أو التكنولوجيا لم تصبح عامل مكمل لباقى عناصر الانتاج وإنما عامل أساسى[٤٢]

ويمكن القول بأن تحدى الثورة العلمية والتكنولوجية إفراز من إفرازات العولمة، وملمح من ملامحها، فما يعايشه العالم اليوم من ثورة علمية، لم يشهدها تاريخ البشرية إذا ما قيست هذه الثورة وقورنت بسابقاتها من جهة السرعة والحجم والقوة فى التأثير. ويطلق على هذه الثورة فى أدبيات التنظير الاجتماعى لها (الثورة التكنولوجية الثالثة) تمييزا لها عن الثورتين السابقتين: الصناعية الأولى- أوائل القرن العشرين- والثانية- منتصف القرن العشرين- ، حيث اعتمدت الثورتان الأولى والثانية على الآلة والموارد الطبيعية والطاقة بشكل أساسى، بينما الثورة التى نعايشها الآن ترتكز على العقل الإنسانى الذى يتسم بالإبداع الذى لا ينضب فى المجالات الحياتية المتنوعة. إن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية أحدثت، وسوف تحدث، تغيراً عميقاً وشاملاً له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة وعلى مستوى الأمم والشعوب وعلى المستوى الإنسانى ككل، وبالتالى لابد من استخلاص النتائج التى تفرزها هذه الثورة، ورسم السياسات التى تستلزمها فى شتى المجالات بحيث لايترك التغيير وشأنه، يجرى على شاكلته ويقتحم خيره وشره الأمم والجماعات والأفراد ويقودهم إلى حيث لا يدرون[٤٤].

وقد فرضت الثورة التكنولوجية العديد من المجالات، مثل استغلال الطاقة البديلة، واقتحام مجال الهندسة الوراثية، وتكنولوجيا إنتاج الغذاء، وغيرها من

المجالات وثيقة الصلة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وساعدت إلى حد بعيد فى اختصار المدى الزمنى الذى تتدفق فيه المعلومات من مكان لآخر بسرعة تصل إلى سرعة الصوت وتفوق عنها، كما أنها أسقطت جغرافيا المكان لأنها ألغت المسافات[١٥].

لقد تسارعت المعارف العلمية، وتزايد التطور التكنولوجى وأصبح رأس المال الفكرى والاجتماعى وسرعة الأداء هم أكبر مورد تنافس فى عصر المعلومات، وقد قدمت اللجنة الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية عرضاً لأهم عشر منجزات هندسية فى الربع الأخير من القرن العشرين تحت عنوان الهندسة وتقدم الرفاهية البشرية والتى تضعنا تحت تحديات لا بديل من الاستجابة لمقتضياتها وإلا تعرضنا للانقراض أمة وأفراداً وهذه المنجزات العشرة هى:

١- استكشاف الفضاء والذى أدى إلى الهبوط على سطح القمر.

٢- الألياف الضوئية والتى يمكن باستخدامها نقل عشرات الآلاف من الاتصالات الهاتفية لمسافات طويلة عبر المحيطات.

٣- تطور النقل خاصة بالطائرات كطائرات الجامبو بقدرتها على حمل أعداد كبيرة من الركاب (٤٥٠) راكب لمسافات طويلة ودون التوقف للتزود بالوقود.

٤- الأقمار الصناعية واستخداماتها المختلفة فى مراقبة الأحوال الجوية والبث المباشر والاتصالات واستكشاف المناطق الغير معروفة.

٥- الرقائق الدقيقة المستخدمة فى شتى الأجهزة الإلكترونية.

٦- التصميم والتصنيع بمساعدة الكمبيوتر.

٧- التقدم فى تخليق المواد الجديدة.

٨- استخدام أشعة الليزر فى العمليات الجراحية، وتسوية الأراضى الزراعية وقراءة أسعار البضائع...إلخ

٩- التقدم الكبير فى تشخيص الأمراض باستخدام المسح بالأشعة المقطعية.

١٠- ظهور منتجات مصنعة بطرق الهندسة الوراثية، والتى تتضمن التحكم فى الجهاز الوراثى للكائنات بنقل عوامل وراثية غريبة لها ودفعها للحصول على نواتج مرغوبة[٤٦]. إلى غير ذلك من أشياء فى الطب والزراعة والهندسة والصناعة وكل هذه الأشياء ما يدفعنا للعمل جاهدين للحاق بهذا السباق العلمى.

ومن ذلك يتضح أن الثورة العلمية والتكنولوجية تعتمد بالدرجة الأولى على الاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة، وعلى الالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والكمبيوتر والذكاء الصناعى، كما اعتمدت على مصدر متجدد باستمرار ولا ينفذ وهو العقل البشرى، وقد استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثروة فى العالم فلم تعد الثروة بشكلها التقليدى كالمال والموارد الطبيعية هى الأساس فى القوة، بقدر ما للمعرفة والمعلومات، لذا فإن الصراع القادم بين القوى الكبرى فى العالم سيكون حول صناعة وتوزيع المعرفة وامتلاكها[٤٧].

إن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم المتقدم والنامى والذى يفتح أبواباً جديدة لحياة الإنسان بواسطة الاختراعات والإبداعات التى تُسهم فى تنمية هذه الشعوب والتى قد تؤدى بدورها إلى مشكلات وتغيرات اجتماعية يكون لها انعكاساتها على التربية. ولكن إذا نظرنا إلى واقع العالم العربى سوف نجد أن هناك ضعفاً فى الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى على المستوى التعليمى، والمناهج الدراسية لا تأخذ بعين الاعتبار ظهور التكنولوجيا الجديدة إلا بعد مرور زمن طويل، وايضاً ما يميز عالمنا العربى فى مجال التصنيع هو الاقتصار فى غالب الأحيان على النقل والتقليد والاعتماد على التقنين الاجنبى، ويسهم هذا بدوره فى ترسيخ التبعية العلمية التكنولوجية. وقد تؤدى التبعية التكنولوجية إلى تبعيات أخرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها، ويتضح ذلك من خلال عمليات تغريب القيم وتلويث الثقافة العربية الناتجة عن التقدم

الهائل فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإعلام وأدواتها التقنية المتعددة من أقمار صناعية ومحطات البث المباشر، والتى تستطيع أن تستقبل العديد من القيم والأفكار والثقافات والتوجيهات الوافدة على المجتمع العربى[٤٨].

٤- الثورة المعرفية وبزوغ مجتمع المعرفة

يعيش العالم الآن ثورة فى المعرفة والمعلومات من حيث مصادرها وطرق تنظيمها وتبويبها وتوظيفها، ثورة لم يسبق لها نظير من قبل، وقد تمثلت هذه الثورة فى استخدام الحاسبات الإلكترونية فى حفظ المعلومات وانتقالها فى كافة القطاعات والمؤسسات المجتمعية، وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات جذرية، فأحدثت ثورة فى الإنتاج الصناعى، امتدت آثارها إلى قطاعات النظام والاقتصاد العالمى، فجعلته مرتبطاً ببعضه البعض من خلال شبكات عالمية متكاملة وفى محاولة للبحث عن وصف للتغيرات الجذرية لما يحدث من تغيرات عالمية كانت الإشارة إلى مصطلحات مجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع المعلومات، مجتمع التعلم، ثم مؤخراً مصطلح مجتمع المعرفة، والاعتقاد القائم وراء هذه المصطلحات هو أن اكتساب المعرفة وتطبيقها يعد قيمة فى حد ذاته[٤٩].

إن عالمنا الذى نعيش فيه يتميز الآن بالانفجار المعرفى، فينهال فى كل لحظة إلى الوجود فيض غزير من المعارف نتيجة ثورة البحث العلمى والتكنولوجيا، والتى أدت بدورها إلى التقدم التكنولوجى الهائل فى كافة المجالات[٥٠] هناك ثورة معرفية من حيث الكم والكيف، فمن ناحية الكم، أصبح من المعلوم الآن أن كمية المعلومات والمعارف التى يمتلكها البشر تتضاعف فى فترات زمنية قصيرة، كما أن سعة التخزين فى الحاسبات الالكترونية تزداد زيادة كبيرة مع كل جيل جديد من أجيالها. أما من حيث الكيف، فهناك تجدد مستمر فى هياكل المعرفة نتيجة النمو الهائل فى المفاهيم العلمية، وظهور فروع وأنساق معرفية جديدة فى شتى مجالات العلم تراكمت وتتراكم على أثرها المعارف بدالة أسية، واكتشاف نظريات حديثة هزت الصدق المطلق لنظريات تقليدية، حيث قدمت الأولى تفسيرات أدق وأكثر منطقية للظواهر المختلفة وكشفت آفاقاً

جديدة للعلم طالما حجبها القصور الكامن فى تفسيرات النظريات التقليدية، ولم يعد مبدأ الثبات أو الصدق المطلق هو السائد في العلم، ولكن حلت النسبية مكان المطلق فيما يتعلق بالصدق. كما تغيرت مفاهيم وأنساق أحادية البعد حيث تآلفت أنساق معرفية كانت منفصلة واندمجت فى صورة أنساق معرفية بينية وأنساق معرفية متعددة وأنساق معرفية عابرة[٥١].

ولقد أحدثت الثورة العلمية والطفرة التقنية اتساعاً فى المعارف، وتنوعاً فى العلوم، فتضاعفت المعرفة بصورة مذهلة لم يسبق لها مثيل، حتى أضحى التعامل مع هذه المعارف أمر بالغ التعقيد. لقد نتج عن الثورة العلمية والطفرة التقنية علوماً وتخصصات حديثة لم يسبق للبشرية معرفتها، مما ولد تحديات حقيقية فرضت نفسها على أجندة التطوير بالنسبة للمجتمع، فبرزت حاجات جديدة بالنسبة للمجتمع منها: الحاجة إلى التخصص الدقيق فى فروع العلم المختلفة مع وجود ثقافة واسعة لدى الفرد تمكنه من التعامل مع فروع المعرفة المختلفة. أيضاً الحاجة إلى انتهاج الأسلوب العلمى فى التفكير فى مختلف قضايا ومشكلات المجتمع. كذلك الحاجة إلى تزويد الفرد بالقدرات المختلفة والمهارات المتنوعة التى تمكنه من التعامل مع الثورة العلمية والتطور التقنى بأسلوب إيجابى. يضاف إلى ما سبق الحاجة إلى الأخذ بمبدأ التعليم مدى الحياة، وذلك من خلال تزويد الفرد بالمهارات والقدرات التى تمكنه من مواكبة كل جديد والاطلاع على كل حديث فى شتى العلوم والمعارف الإنسانية[٥٢].

وعلاوة على ما سبق، أحدثت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظمها تغييرات واسعة جداً فى العالم، وبدأت القيم النسبية للمعرفة ترتفع، وأصبحت المعرفة عنصراً أساسياً فى الإنتاج، وتراجعت أهمية عناصر الإنتاج التقليدية والمواد الخام وأصبحت المعلومات هى العامل الأهم، بمعنى أن رأس المال المعرفى أصبح أكثر أهمية وأعمق أثراً من رأس المال المادى فى عالم يتجه نحو الاقتصاد المعرفى، إن هدف التربية الجديدة لم يعد تحصيل المعرفة فقط بل الأهم من

ذلك القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها لحل المشاكل ويتطلب العيش الآمن فى عصر المعلومات معرفة كيفية الحصول على المعلومة وكيفية التعامل معها من أجل تحقيق أقصى استفادة منها(٥٣).

ولقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكرى هما قوام المجتمعات الحالية، حيث أنه لا يتم التحدث الآن أمم غنية وأمم فقيرة، بل عن أمم عالية أو منخفضة الثروة المعرفية. بمعنى أن المعرفة أضحت العنصر الرابع والهام لمصادر الثروة، بعد أن كانت تلك محصورة بالعناصر الثلاث: الأرض، ورأس المال، والقوة العاملة، بل إن الثورة المعلوماتية السائدة حالياً جعلت من المعرفة مولداً رئيسياً للثروة والقيمة المضافة من بين المصادر الأخرى(٥٤).

ولا ريب أن شكل العالم الحالى هو نتيجة العلم والتكنولوجيا فى المائة سنة الأخيرة. فهناك دول غنية واقتصاداتها قوية، وتمتلك القدرة على التحكم فى مواردها من خلال إنتاج وإتقان واستخدام العلم والتكنولوجيا، ويسمى سكان هذه الدول بأهل الشمال. وهناك دول أخرى فقيرة واقتصادياتها ضعيفة وتتحكم فى مواردها عوامل خارجية بسبب قصور فى الطاقات العلمية والتكنولوجية، وعدم تمكنها من إنتاج وإتقان واستخدام العلم والتكنولوجيا فى الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية المختلفة، ويسمى سكان هذه الدول بأهل الجنوب. ويشير الواقع إلى أن الفجوة الكبيرة فى الاقتصاد بين الشمال والجنوب هى فى المقام الأول فجوة العلم والتكنولوجيا، تجدر الإشارة أيضاً أنه نتيجة للجوانب الإيجابية للعلم والتكنولوجيا فقد تم القضاء على الفقر فى معظم دول الشمال. كما كان العلم والتكنولوجيا وراء إنتاج جميع السلع الخدمات التى ينعم بها الإنسان فى جميع أنحاء العالم(٥٥).

والواقع أن هناك احتكار للمعرفة من قبل دول الشمال، فبرغم كل ما قيل عن الإنترنت كعامل لزيادة المشاركة والتبادل العلمى إلا أن الإحصاءات تشير إلى غير ذلك . فاستناداً إلى بيانات مكتب تسجيل براءات الاختراع للاتحاد الأوروبى فإن عدد براءات الاختراع هى كالتالى: ٤٦٪ دول أوروبية، و٣٧٪ أمريكا الشمالية،

و١٦٪ دوا آسيا الصناعية. وفى المكتب الأمريكى لبراءات الاختراع كان التوزيع كالتالى: ٥٥٪ أمريكا الشمالية، ٢٨٪ دوا آسيا الصناعية، ١٨٪ دول أوروبا، ٣٪ أمريكا اللاتينية، ويصل إسهام كل المناطق الجغرافية المتبقية ١.٥٪ من إجمالى عدد براءات الاختراع العالمية[٥٦].

وقد أدت الثورة المعرفية والتقدم الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات إلى ظهور مجتمع المعرفة. ومجتمع المعرفة هو مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة فى تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته. وفى مجتمع المعرفة يسود العقل البشرى كركيزة أساسية لجميع التحولات الحادثة، وحيث أن العقل البشرى يمثل طاقة متجددة لا تنضب، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية، التى أنشأت مجتمع المعرفة، لن تكون حكراً على المجتمعات الغنية، بل بإمكان الدول الفقيرة والنامية أن تخوض غمار هذه الثورة شريطة أن تحسن بناء واستثمار رأس مالها البشرى. لذلك فإنه من المهم أن تقوم المجتمعات بتوطين وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحقن المعلومات والمعرفة فيها تمهيداً لدخولها مجتمع المعرفة. مع الإشارة إلى المخاطر الكبيرة التى من الممكن أن تحيط الآن بالمجتمعات التى لم تتمكن حتى الآن من الدخول إلى فضاء المعرفة، ولعل أقلها هو تهميش هذه المجتمعات وبالتالى تخلفها كلياً عن الركب، وما يترتب على ذلك من أضرار معيشية واقتصادية على مثل تلك المجتمعات المتخلفة معرفياً[٥٧].

ويتمحور مجتمع المعرفة حول بناء القدرات للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها، والأهم من هذا كله استخلاص المعرفة من جوفها من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية. بعبارة أخرى إن مفهوم مجتمع المعرفة يتجاوز النفاذ إلى المعلومات وإتاحتها للجميع إلى تحويلها إلى موارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب الهندسية والتكنولوجية والتنظيمية التى تسهم فى تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وتضمن الاحتياجات الضرورية للمجتمع[٥٨].

وأصبح الاقتصاد الآن قائم على المعرفة، وعلى الرغم من أن الأنشطة الاقتصادية كانت وفى جميع العصور تعتمد على المعرفة، ولكن من المؤكد أن دورها فى اقتصاد اليوم يختلف من الناحية النوعية عن دورها فى أى عصر مضى. فمن الثابت الآن أن ديناميكية الاقتصاد الجديد تزداد اعتماداً على رأس المال الفكرى المبنى على التعلم وتوليد المعرفة. وفى الحقيقة أصبحت المعرفة تعامل هذه الأيام كسلعة، تباع وتشترى بطرق وحدود لم يسبق لها مثيل من قبل، ولعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مركزياً فى ذلك من خلال تخفيض كلفة وزمن نقل المعرفة على شكل معطيات ومعلومات وأفكار، بالإضافة إلى زيادة المقدرة على الولوج إليها وامتصاصها واستثمارها[٥٩].

إن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد اعتماده على مصادر أخرى غير الطاقة وهى مصادر غير حسية كالمعرفة والمعلومات وإدارة المعرفة، لدرجة غدت عندها تلك المصادر الغير ملموسة مجالاً رحباً للتنافس العالمى، وأصبحت موضوعاً لمهن مستقبلية فى اطار المنظومة الاقتصادية العامة فضلاً عن كونها مولدة فعلياً للثروة[٦٠].

ويعتمد اقتصاد المعرفة على قدرة المجتمعات على القيام بالدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، ويقصد بها أربع عمليات أساسية هى:

- النفاذ إلى مصادر المعرفة: ويشمل ذلك البحث عن المعرفة واسترجاعها، والتواصل مع من يمتلكون ناصيتها من أهل العلم والخبرة، وقد تعاظم دور هذا التواصل من انتشار حلقات النقاش عبر الإنترنت.
- استيعاب المعرفة: ويقصد بها مهام تحليل المعلومات وتبويبها وفهرستها وترشيحها واستخلاص ما يكمن بها من مفاهيم وأفكار محورية.
- توظيف المعرفة: ويمثل أساليب تطبيق موارد المعرفة لتوصيف المشكلات وحلها، وتمثل نظم المعلومات بصفة عامة، والبرمجيات بصفة خاصة، أهم وسائل توظيف المعرفة وزيادة الإنتاجية وتحقيق أقصى عائد.

- توليد المعرفة الجديدة: وهو استغلال المعرفة القائمة فى توليد معرفة جديدة غير مسبوقة، أو معرفة جديدة تحل محل معرفة متقادمة لابد من إهلاكها، وهى المهمة التى تقوم بها قطاعات البحوث والتطوير[٦١].

والاقتصاد المعرفى أو الاقتصاد القائم على المعرفة هو بالفعل اقتصاد جديد ذو قواعد جديدة تتطلب أساليب جديدة لأداء العمل، ويقوم الاقتصاد المعرفى الجديد على ثلاث ركائز تتضمن المعرفة التى هى من أهم عناصر الإنتاج وعلاقاته الحاكمة ووسائله التقنية المستخدمة لخلق الثروة. كذلك تتضمن الأصول المعرفية ومصدرها رأس المال الفكرى، وهناك أيضاً المفردات المستجدة فى الأساليب الإدارية المستحدثة والتكنولوجيا الحديثة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل ٨٠٪ من اقتصاديات العالم المتقدم، وأن ٢٠٪ تذهب إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية، والعكس صحيح فى اقتصاديات العالم النامى[٦٢].

وأخيراً، إذا كانت البلدان المتقدمة قادرة على مسايرة الثورة المعرفية والاستفادة منها فى إقامة مجتمع المعرفة، فالبلدان النامية مطالبة ببذل جهود جبارة لإنجاز البنى الأساسية الضرورية للحصول على المعرفة اللازمة، كما يتعين عليها أن توظف عملية إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها وذلك لكى تحقق لنفسها التنمية والتقدم. وهو ما يحتم عليها إدخال تغييرات عميقة فى المجتمع، كأن تعيد هذه البلدان هيكلة أنظمة الابتكار، وأن تغير مخططاتها التربوية، وتعزز قدراتها الوطنية، وتسعى للاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٦٣].

٥- المعلوماتية وثورة الاتصالات

شهد الربع الأخير من القرن العشرين ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبهذا فقد أتى العصر الثانى للآلة، حيث تقوم أجهزة الكمبيوتر

والأجهزة الرقمية الأخرى ما تقوم به القدرات العقلية، وهى تسمح لنا بتحطيم قيود الماضى، حتى نتمكن من السيطرة على بيئتنا ونستفيد من مواردها[٦٤].

ولا شك أن من أبرز مجالات الثورة التكنولوجية مجال تكنولوجيا الاتصالات، حيث حدثت بالفعل ثورة فى هذا المجال نتيجة لاستخدام الفضاء الخارجى فى الاتصالات والمعتمد على تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وعلى التطور السريع للحاسب الآلى ودخوله فى مختلف شئون الحياة ويعد التقدم الهائل فى علوم الحاسبات وشبكات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية وشبكات الإنترنت والبريد الإلكترونى والمؤتمرات التفاعلية، والتطبيقات الأخرى للتكنولوجيا الرقمية التى أثرت فى مجالات الحياة المختلفة، من أهم صور تكنولوجيا الاتصالات[٦٥].

وقد أدى التقدم الهائل فى وسائل الاتصال التى أصبحت فائقة السرعة، إلى التغلب على البعد المكانى والفارق الزمنى، وأصبحت أطراف الكون متقاربة بعد أن كانت متباعدة ومترامية، وحدث انفتاح علمى وثقافى فما تلبث أن تبزغ الفكرة، أو تظهر إبداعات تتمثل فى معارف، أو اكتشافات أو اختراعات فى دولة حتى تنتقل إلى كافة الدول الأخرى فى لمحة زمنية. ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل إن القيم والسلوكيات تنتقل أيضاً بالسرعة نفسها من مجتمعات إلى مجتمعات أخرى عن طريق الأقمار الصناعية والفضائيات وغيرها من الأساليب العابرة للقارات[٦٦]. فقد استطاعت ثورة الاتصالات أن تخترق حواجز الزمان والمكان، وأن تحول الحدود كل الحدود إلى كيانات مسامية، وأن تلغى واقعياً فكرة الحواجز والأسوار. إن العزلة المطلقة التى كانت سائدة من مليونى سنة، والعزلة النسبية التى سادت لألفيات خمس، بدأت تتبدد بشكل متسارع فى القرون الخمسة الأخيرة، بدءاً من القرن الخامس عشر، واقتلعت من أساسها فى العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين، وأصبح الحدث أينما وقع حدثاً عالمياً بمجرد حدوثه ورؤيته أو سماعه عبر وسائل الاتصال فائقة السرعة، كما أن انتقال الإنسان والسلع والآلات وانتقال المعرفة من مكان لآخر واقعاً يومياً لا يمكن أن تلغيه حواجز أو إجراءات، ولا يخضع فى معظم الأحيان لإرادة أحد[٦٧].

ولقد أدت ثورة الاتصالات إلى زيادة التعاون الدولى بين دول العالم المتباعدة، وأصبح العالم بمثابة قرية صغيرة، وتحقق الربط والاتصال بين أجزائه، واختُصرت الأزمان والمسافات، ولم تعد الصحارى والمحيطات عوائق أمام النظم المتقدمة للاتصالات، وأصبح الخبر والفكرة فى أى مكان فى متناول جميع الأفراد، بحيث يستطيعون الإلمام بما يجرى حولهم، وحول غيرهم ممن يعيشون بعيداً عنهم بآلاف الأميال نظراً للتطور الهائل فى وسائل الاتصال والإعلام واستخدام الأقمار الصناعية على نطاق واسع[٦٨].

وفى ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئى، تعاظمت قدرة الفرد المتلقى على تجاوز الدائرة الضيقة للإعلام الوطنى، واتاحت فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائى التلفزيونى، المتعددة الاتجاهات والثقافات والأفكار، بما يلبى الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها وبمستوى تنافسى عال. ولذا فقد انتشرت الفضائيات بدرجة كثيفة وصلت إلى مئات الفضائيات التى أصبح من المستحيل التحكم فى استقبالها، ومن ثم فهذا أدى إلى تعرض المتلقى لقيم وأساليب فى الحياة مغايرة لما يعتنقه ويعيشه، مما يترتب عليه من تشوق ثقافى، بل واضطراب سلوكى. فالمنافسة الحادة لكل من الإعلام التقليدى والفضائى قد دفع العملية الإعلامية فى اتجاه تجارى يسعى إلى تحقيق الربح وذلك من خلال بث نوعيات مثيرة من المحتوى الإعلامى تخاطب أو بمعنى أدق تثير أذواق الفئات الشبابية بل والشعبية العريضة من الجمهور. فقد مضى الوقت الذى كنا نستطيع فيه أن نتمسك بالمعايير المحلية أو نتقوقع داخل حدود جغرافيه أو نكتفى بمعدلات أداء محلية. فالمنافسة الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد وفى إطار الكوكبية أو العولمة لم تعد تترك لبلد ما أو لمجتمع ما فرصة أن يطبق معايير محلية[٦٩].

أما بالنسبة لتكنولوجيا المعلوماتية فإنها تتعلق بجمع وتخزين واستعادة ومعالجة وتحليل المعلومات، وتقوم على الربط بين التكنولوجيا المبنية على

الإلكترونيات الدقيقة وصناعة المعلومات، ومن جهة أخرى تقوم تكنولوجيا المعلوماتية على أساس التلاقى الخصب للعديد من الروافد العلمية التكنولوجية، وكان الاندماج التدريجى بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات فظهرت تكنولوجيا المعلومات. لقد اعتبرت الأرض والموارد الطبيعية والعمل منذ آلاف السنيين العوامل الرئيسية فى الإنتاج الاقتصادى، ولكن سلامة هذه الرؤية أخذت فى التراجع حيث أخذ الإنسان يعتمد بصورة متنامية على صناعة الخدمات، والمختبرات والمصانع العاملة ذاتياً، إننا أمام مجتمع يقوم على إنتاج قيمة مضافة أو فائض من المعلومات، وأصبح مجال صناعة المعلومات يحتل المرتبة الأولى بين مجالات الإنتاج الأخرى. فمثلا يقدر الناتج الكلى لصناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ بألف مليار دولار، فتكون أول صناعة فى تاريخ العالم تحقق رقم الترليون دولار[٧٠].

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصلات هى التى جعلتنا لا نشعر بالفرق بين من يجاورنا ومن له القدرة على من يحاورنا عبر آلاف الأميال. كما أن عصر المعلوماتية يفرض على اقتصاده القائم على الدمج ووحدة السوق والعبور عبر الفواصل الجغرافية والثقافية نمطاً لاتخاذ القرار قائم على اللامركزية والمشاركة والحرية. ويفرض مجتمع المعلوماتية نظرة مستقبلية جديدة قائمة على تنمية الخيال والإبداع، والعمل على تأكيد قدرة الإنسان على التصور. لقد ولدت الثورة الصناعية مجتمع مكثفاً وتم تشجيع أو فرض التماثل الاجتماعى والسياسى والثقافى، كما وحد المذهب التصنيعى نمط السلع واللغة والسكن والتربية ومواقيت العمل وأساليب الحياة، وذلك لتسهيل مهمة المخططين المركزيين. أما مع تكنولوجيا المعلومات فلابد أن يتغير الوضع، فهى قائمة على حرية الفرد، على فكره وقدرته على الابتكار، والتفكير الناقد هو المقوم الأساسى فى ظل المعلوماتية، سمتها الأساسية التنوع وتفرض عدم التجانس وتقدم الاستقلالية والتفرد والمجازفة المحسوبة والنظرة المستقبلية تعد أساس طبيعتها[٧١].

وقد أدى التنامى الشديد فى مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية فى العالم على طوله وعرضه إلى جعله قرية كونية. وقد ترتب على هذا مرونة الحدود بين الدول مرونةً تكاد تصل إلى حد الذوبان، فضلاً عن ذلك تراجع سيادتها أمام الانفتاح المتزايد بعضها عن البعض الآخر، سواء كان هذا الانفتاح انفتاحاً ثقافياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ...إلخ(٧٢)

ولا شك أن ظهور وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أحدث طفرة فى المجتمع ونتجت عنه سلوكيات مختلفة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ولفترة طويلة ظلت الأسرة والمدرسة تلعبان دورا أساسيا فى تكوين مدارك الانسان وثقافته وتسهمان فى تشكيل القيم والأخلاق التى يتمسك بها ويتخذها كمقومات للسلوك الاجتماعى بما فيها علاقات الآباء بالأبناء أما اليوم فقد انتقل جزء كبير من هذا الدور إلى شبكات الإنترنت والهواتف المحمولة والألعاب الإلكترونية، الامر الذى حل محل الحوار والمحادثة بين أفراد الاسرة الواحدة، وأدى الى توسيع الفجوة والصراع بين الآباء والأبناء، وهذه التحولات التكنولوجية افرزت تفاعلات جديدة للعلاقات الاسرية وأدت الى تعزيز العزلة والتنافر بين أفرادها وتلاشى قيم التواصل الأسرى واستبدل الأبناء الانترنت بآبائهم، كمصدر للمعلومات وفقدوا الترابط الأسرى والتصقوا بالحوار مع الغرباء لدرجة الشعور بالغربة على مستوى الاسرة الواحدة، مما يعنى تغيرا فى منظومة القيم الاجتماعية للأفراد وذلك يؤدى الى الاستخدام المفرط للقيم الفردية بدلا من القيم الاجتماعية، ويعزز الرغبة والميل للوحدة ويقلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي. ومن الناحية الاخلاقية هناك الكثير من الانحرافات بسبب الانترنت، والدخول على مواقع يتعلمون من خلالها ممارسات وسلوكيات غير مشروعة وتصل أحيانا الى حد الجريمة. إلا أن ثورة الاتصالات من الممكن إيجاد جوانب ايجابية لها، فهى تجعلنا على اتصال وثيق بالعالم بحيث تقلل من الانعزالية التى تسبب تخلفا للمجتمع والشباب والاسرة، ولكى نتجنب مساوئ

التكنولوجيا، يجب على المجتمع قبل دخوله عالمها ان يدرس تأثيرها الايجابى والسلبى ويحاول ان يضع الاسس والمعايير التى تجنبه تلك السلبيات بدلا من الانتظار لحدوث المشكلة وبعد حدوثها نحاول أن نقلل من سلبياتها[٧٣].

والمفارقة المدهشة في ثورة الاتصالات أنها قربت المتباعدين وأبعدت المتقاربين، فالمرء يتواصل بانسيابية واستمتاع مع أشخاص من أقاصي الأرض، ويخصص لذلك أوقاتًا غالية، ولكنه يستثقل أن يمر على أمه للاطمئنان عليها، أو أن يمنح أبناءه ساعة من نهار يتعارفون خلالها، أو أن يفارق مقعده ليتنزه مع أصدقائه الحقيقيين. والمرأة قد يكون لديها عشرات الصديقات من دول مختلفة، ولكنها تضيق ذرعًا ببناء جسر مع جارة قريبة لها ولو بإلقاء السلام، فجسر التواصل محبب وسهل في العالم الافتراضي، ومع الأشخاص الإلكترونيين، ولكن حاجز الفرقة والانعزال للمقربين مكانيًا، في ذلك العالم الحقيقي الممل التقليدي. هذه النظرة السلبية لوسائل الاتصال الحديثة، والتي تتهمها بإفساد الإحساس الاجتماعي لدي الأفراد، لا تتفق عليها الدراسات، فالبعض يعتبرها مغالاة، وتصلب أمام تطور هائل وإيجابي من أروع ما اختبرته البشرية[٧٤].

ومن آثار تقدم وسائل الاتصالات أنها غيرت مسار حياة بعض من أفراد المجتمع، فالبعض ممن لم تسنح لهم الظروف قديماً فى مواصلة تعليمهم وجدوا فى الجامعات الافتراضية والجامعة المفتوحة فرصة لإستكمال دراستهم التى كانوا يرجونها من قبل، وتمكنوا من مواصلة تعليمهم والعمل فيما كانو يرجونه من قبل. كما نجد من آثار تقدم وسائل الاتصالات أنها غيرت من مسار المجتمع المصرى أثناء ثورة ٢٥ يناير، فقد كانت هى العامل الأساسى فى إشعال تلك الثورة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعى بين الشباب. كما كان لها دور فى نشر الشائعات فى المجتمع المصرى. وتشكل مواقع التواصل الاجتماعى خطر يهد اللغة العربية، حيث يقوم الشباب بابتداع لغة خاصة بهم أثناء حواراتهم ، سرعان ما تنتشر هذه اللغة بين الشباب.

المحور الثانى- تأثير التحديات العالمية المعاصرة على التعليم الجامعى

إن التعليم الجامعى باعتباره نظاماً فرعياً من المجتمع، لابد ان يتأثر بالتحديات التى يواجهها ذلك المجتمع، لذلك فإن التحديات التى تواجه المجتمع المصرى تنعكس آثارها على الجامعة المصرية بصفتها إحدى المؤسسات التربوية والاجتماعية الهامة التى تستمد فلسفتها وأهدافها من ثقافة المجتمع[٧٥].

وتتمثل أهم آثار تلك التحديات على التعليم الجامعى المصرى فيما يلى:

- يمثل التسارع فى التقدم العلمى والتكنولوجى عبئاً ثقيلاً على العملية التعليمية، حيث يتطلب التحديث المستمر للمناهج وطرق التدريس، والإمكانات العملية من ناحية كذلك البرامج التربوية التى تستهدف تخريج أجيال قادرة على التكيف والعطاء فى هذا العالم المتغير من ناحية أخرى، والواقع أننا لا نبالغ إذا ذكرنا أن التعليم فى ظل هذة الظروف يحتاج إلى إصلاح ومراجعة شبه مستمرين وبالذات فى تدريس العلوم ذات الأبعاد والآثار المستقبلية الكبيرة، بما يوجب تبنى خطة تعليمية طموحة للارتقاء بمستوى العطاء العلمى كماً وكيفاً[٧٦].
- إن التكنولوجيا اليوم تمتد إلى العديد من المجالات. وتعلم "القيام" بالتكنولوجيا هو وسيلة هامة لفهم ومعرفة ما تعنيه التكنولوجيا حقا. وهذا يعني في الأوساط الأكاديمية حدوث تغيير مطلوب في أساليبنا التعليمية وتصميم أساليب تدريسية تطبيقية جديدة لشرح العمليات التي تؤدي إلى تطوير التكنولوجيا في العالم. وترتب على ما سبق تصميم بيئات تعليمية جديدة تعزز مهارات حل المشكلات عند الطلاب[٧٧].
- تلقى الثورة المعرفية بالعديد من التحديات والتبعات على التعليم الجامعى، حيث تغيرت السمات التى يجب أن تتوافر فى خريج التعليم الجامعى فى عصر المعرفة بحيث تتوافر فيه استقلال الفكر والقدرة على التفكير الناقد والعمل ضمن فريق متكامل والقدرة على البحث عن المعرفة من مصادرها

وعلى تحليل وتفسير المعلومات وإعادة صياغتها وصولاً للمعرفة وصنع القرار الرشيد. ومن هنا فإن هدف التعليم الجامعى فى عصر المعرفة لايمكن أن يكون نقل المعرفة أو إكساب المعلومات فحسب، وإنما إعداد المتعلم القادر على التعامل مع طوفان المعلومات والإفادة منها، وأن يقدم له المعارف التى يحتاجها فى مستقبل حياته المهنية وأن يهيئه لهذا المستقبل. والتعليم الجامعى فى عصر المعرفة ينبغى أن يشجع الدراسات البينية التى تجمع بين أكثر من تخصص، بما يسهم فى تنشيط حركة التزاوج بين التخصصات المختلفة وإزالة الحواجز المصطنعة بين الأقسام المختلفة والمتناظرة داخل الجامعة، أو بين العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية بما يتيح التكامل بين ضروب المعرفة سعياً لخدمة مجالات البحث العلمى والتدريس وتلبية حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية[٧٨].

- نتيجة للثورة المعرفية أصبحت تتحدد جودة مؤسسات التعليم الجامعى بقدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها استخداماً فعالاً، وليس بإحصاء أعداد من تخرجوا، فلم تعد القضية قضية كم، بل كيف، فمع دخول العالم مرحلة ما بعد الحداثة، بدأ التفكير فى مداخل جديدة للجودة تتلاءم مع التغيرات والتحولات المستمرة التى تشهدها نظم التعلم[٧٩].
- إن ملامح عصر الثورة التكنولوجية تفرض على التعليم المصرى وخصوصاً الجامعات أن يتخلى عن العديد من الأساليب التقليدية فى إدارة العمل التربوى ويفتح الأبواب لاستخدام التقنيات الجديدة والمناهج الحديثة فى الإدارة، حيث أصبحت هناك حاجة إلى دخول مرحلة جديدة من مراحل الإدارة والتنظيم، وهى المرحلة التى عرفت باسم التحليل الإجرائى أو الهندسة الإجرائية، وقوام هذه المرحلة، اعتماد الإدارة التى تستهدف الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن عن طريق تحليل العملية الإدارية إلى مقومتها وعناصرها[٨٠].

- نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى فإن ذلك يفرض على التعليم الجامعى سرعة الاستجابة والمواكبة لهذا التحدى من خلال إنتاج مخرجات ذات قدرات فكرية عالية على جميع المستويات، قادرة على فهم التكنولوجيا الحديثة ومعالجتها فى جميع قطاعات الإنتاج والخدمات، وقادرة على حل المشكلات المتجددة، وقادرة على اختيار المعرفة وإعادة صياغتها، وابتكار أفكار جديدة وأشياء جديدة، وقادرة على تطويع تكنولوجيا المعلومات فى الابتكار والإبداع، مخرجات ذات بصيرة نافذة وخيال واسع قادرة على التعامل مع الأشكال المستحدثة من التكنولوجيا. كما تفرض على المسئولين عن قطاع التعليم الجامعى تطوير أنفسهم وتطوير أنظمتهم التعليمية حتى يستطيعوا الاستفادة من آثار هذه الثورة العلمية والتكنولوجية، ليتمكن مجتمعنا من اللحاق بركب الحضارة والتقدم السائد فى البلدان المتقدمة[٨١].
- أدى الانفجار المعرفى إلى زيادة كم المعلومات والحقائق والنظريات بصورة كبيرة، وترتب على ذلك زيادة فروع المعرفة وتعددها، ومن ثم أصبحت هناك حاجة متزايدة لإعداد كوادر علمية متخصصة فى هذه الفروع. كما فرضت هذه الزيادة القيام ببعض الإجراءات المهمة منها على سبيل المثال: بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة، حيث أصبح المتخصص فى حاجة إلى المعرفة بفروع وتخصصات لم يكن يحتاج إلى معرفتها فى السابق.
- فى ظل الانفجار المعرفى المتمثل فى الزيادة الكمية والنوعية فى المعرفة وفروعها أصبح من الضرورى إعادة النظر فى أسس تخطيط المناهج وبنائها، وكيفية التعامل مع المعرفة من حيث طرق تدريسها، وأسلوب تعامل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس معها. وكذلك أصبح من الضرورى إعادة صياغة

المحتوى الدراسى للطالب، بما يشجعه على البحث والحوار وحل المشكلات، وغير ذلك من الطرق التى تجعله نشيطاً وفعالاً

- أدى ظهور ما يسمى بطريق المعلومات فائق السرعة والذى تمثل شبكة المعلومات بدايته المتواضعة إلى زيادة كم المعلومات التى يمكن أن يتعامل معها الطالب بنفسه، ومن ثم أصبح التعلم عن طريق الحاسب الآلى وشبكات المعلومات، وتعلم اللغة الإنجليزية، والقدرة على مواجهة التغير، من الضرورات المعرفية للطالب.
- ارتبط بالتطور العلمى والتكنولوجى تقدم كبير فى وسائل النقل والاتصالات أدى إلى الإقلال من الحدود الفاصلة بين المجتمعات المختلفة من ناحية، وإلى سرعة التبادل الثقافى بينها من ناحية أخرى، حيث أصبح الإنسان قادراً بسهولة على ملاحقة مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها فى أى مكان على سطح الأرض. وتفرض هذه التغيرات على التعليم الجامعى مسئولية تربية الطلاب تربية ناقدة تسمح لهم بطرح ما يعن لهم من أسئلة، وتأخذ بأيديهم للإجابة عنها. ويتحقق ذلك بتدريبهم على: استخدام المنهج العلمى فى البحث، واكتساب المهارات الازمة له، بل والتجديد والابتكار فيها.
- فى ظل التغيرات المعرفية والتكنولوجية الحالية تغير دور المعلم الجامعى من مجرد التلقين والإلقاء إلى مساعدة الطالب على أن يعلم نفسه بنفسه، لتصبح العملية التعليمية عملية تعاونية مثمرة، فالأستاذ يكون معلماً متعلماً باحثاً، والطالب يكون متعلماً باحثاً. وربما يساعد ذلك الأسلوب الذى يسمى التعلم الذاتى على التفاعل الإيجابى مع الانفجار المعرفى والتكنولوجى الذى يتزايد بمعدلات كبيرة، فطالما تعلم الطالب أن يعلم نفسه بإرشاد من أستاذه، فسيكون قادراً على مواجهة الانفجار المعرفى فى المستقبل بعقلية ناقدة وشخصية متكاملة[٨٢].

- تفرض التغيرات المعرفية والتكنولوجية الحالية والمتوقعة إعادة النظر فى نظم التقويم وأساليبه، بحيث تكون أساليب التقويم ترجمة لإثراء روح التفكير الناقد عند الطالب بدلاً من تركيزها على قياس جوانب الحفظ والاستظهار. ويجب أن تتم عملية التقويم بصفة دورية على مدار العام الدراسى، وتحقق أهداف مثل توجيه الطلاب إلى الأسلوب العلمى فى التفكير، وتدريبهم على إيجاد العلاقات بين المعلومات، وتوظيفها فى مجالات تطبيقية. ولكى يتحقق هذا فمن الضرورى تطوير نظم الامتحانات – باعتبارها أبرز أساليب التقويم – بحيث تقيس قدرة الطالب على: النقد والتحليل، واتباع الأساليب غير النمطية فى مواجهة المشكلات وحلها، وإبداء الرأى أو اقتراح الحل، والإلمام بالمعارف التى درسها فى مختلف السنوات، سواء فى ذلك المعلومات التى حصلها من المراجع العلمية أو الدوريات، أو من الأبحاث التى أجراها، أو من الدراسات الحرة التى اضطلع عليها
- وبالإضافة إلى ما سبق تفرض التحديات العلمية والتكنولوجية على التعليم الجامعى أموراً أخرى يجب مراعاتها من أبرزها: تحقيق التنوع والكثرة والمرونة فى البرامج الدراسية، بحيث تسهم فى إعداد الطالب إعداداً متوازناً مع المتطلبات الإنسانية والثقافية والعلمية والمهنية. كذلك تضمين التكنولوجيا المستخدمة فى مؤسسات الإنتاج والخدمات فى عمليات التعلم، وإدخال تخصصات جديدة ترتبط بحاجات المجتمع ورؤى المستقبل، يكون الهدف منها إعداد جيل قادر على مواجهة المستقبل مثل التكنولوجيا المبنية على الإلكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا المواد الجديدة وما يتصل بها من تطبيقات.
- نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتقدم العلمى والتكنولوجى، واجه المجتمع المصرى ظاهرة التغير الملموس فى بنية المهن وطبيعتها، حيث أنه اختفت مهن وظهرت مهن أخرى، وساد التغير بنية كل مهنة، وأصبح من المتوقع فى ظل

الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على معطيات وتقنيات الثورة العلمية وما تمخضت عنه من آلات، أن يزيد عدد المرات التى قد يضطر فيها الفرد لتغيير وظيفته بشكل جزئى أو كلى. وعليه فإنه يتعين على التعليم الجامعى أن يسعى لتكوين قوى عاملة لديها القدرة على اكتساب المهارات التى تتطلبها الأعمال الجديدة، وتتمتع بمهارات بحثية عالية، ولديها إدراك واسع للتطورات فى مجال التكنولوجيا والمعلومات، وتستطيع أن تقوم بدور رئيس فى تطبيقها وتقييمها[٨٣].

- للعولمة انعكاسات كبيرة على التعليم بعامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة حيث أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعى نتيجة للشروط الجديدة التى فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة فى السوق العالمى دونما الاهتمام بالخصوصية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والهوية الوطنية للدول، ويظهر ذلك واضحاً من خلال انتشار الجامعات الأجنبية والتعليم باللغات الأجنبية فى الدول النامية، ومن اهم مظاهر تأثر التعليم الجامعى بالعولمة كذلك الاتجاه نحو خصخصته، وظهور مقدمين جدد لخدماته، وتطبيق ثقافة السوق، والنظرة التجارية للتعليم الجامعى والنظر له كسلعة واعتبار الطلاب مجرد زبائن وكذلك الاتجاه نحو تدويل التعليم من خلال مشروعات وبرامج التعاون المشترك وزيادة الحراك الأكاديمى للمعلمين والطلاب والباحثين وتطوير برامج وأنشطة ذات طابع دولى[٨٤]. وفقد تأثرت السياسة التعليمية فى مصر بأفكار وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وخاصة فيما يتعلق منها بتحرير المؤسسات الإنتاجية والخدمية من تدخل الدول، وباتت الدعوة لإنشاء جامعات خاصة تزداد أهمية، وكثرت المناقشات والندوات حول كيفية إنشاء هذه الجامعات على مستوى المتخصصين ومتخذى القرار ورجال الأعمال والسلطات التشريعية والتنفيذية، حتى أصبحت فكرة إنشاء الجامعات الخاصة حقيقة واقعية بصدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والذى

أقر فى مادته الأولى أنه يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى تأسيسها مملوكة للمصريين ولا يكون الغرض الأساسى من إنشاءها تحقيق الربح[٨٥].

- كما أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعى نتيجة للشروط الجديدة التى فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة فى السوق العالمى، فالعولمة أثرت على البرامج والتخصصات التى تقدمها مؤسسات العليم الجامعى لتكون قادرة على المنافسة فى إعداد خريجيها كى يصبحوا قادرين على المنافسة العالمية فى سوق العمل[٨٦].
- ومن انعكاسات ثورة الاتصالات على التعليم الجامعى تحقيق الاتصال المتبادل: بمعنى تبادل الاتصال الالكترونى والفيزيقى بين الناس والجامعات والشركات التجارية والمنظمات من كل الأنواع، ومثل هذا الاتصال يؤدى إلى الإسراع بعملية التلاقح الثقافى، بل قد يجعل الثقافات تختلط بعضها ببعض، ويعكس الاتصال المتبادل التطورات الكبيرة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والنقل، بالاضافة إلى زيادة القدرة على نقل المعلومات عبر مسافات طويلة تربط المرسل والمستقبل. ويمكن القول بأن هذا التيار قد شجع على ظهور أنماط من التعليم العالى تعصف بحدود الزمان والمكان مستخدماً الإمكانات التى تتيحها شبكات المعلومات والاتصال العالمية والأقمار الإصطناعية حيث ظهرت أشكال جديدة من التعليم العالى والجامعى تتوافق مع روح العصر من سرعة بث للمعلومات وسهولة الحصول عليها بغض النظر عن الزمان والمكان مثل الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية وغيرها[٨٧].

فمثلما أحدثت التكنولوجيا المتغيرة ظهور أنماط عمل جديدة ومتطورة باستمرار وكفاءات جديدة، فقد سهلت تقدما كبيرا في تلبية احتياجات مجموعة أوسع من الطلاب. وأحدثت ثورة في تقديم التعليم، مما يتيح

الوصول إلى التعليم العالي لأعداد أكبر من الطلاب بتكلفة أقل ومع مزيد من المرونة[٨٨].

- أدت ثورة التكنولوجيا والاتصالات إلى ظهور أنماط وبدائل جديدة من التعليم الجامعى، توفر فرص للالتحاق بالتعليم الجامعى لكل من يرغب فيه، وكذلك توفر فرص التدريب والتعليم المستمر لخريجى الجامعات بحيث يستطيعون التكيف مع متطلبات سوق العمل ومتغيراته[٨٩]. حيث تم التوسع فى مؤسسات التعليم العالى عن بعد والذى يستثمر بشكل موسع التقنيات التربوية الحديثة مثل الأقمار الصناعية والحاسبات الآلية وشبكات الإنترنت فى تعديل الطرائق التقليدية فى التعليم، ومن أهم الأنماط التعليمية الغير تقليدية والتى تعتمد على هذه الفكرة الجامعات المفتوحة التى توفر فرص الالتحاق للطلاب بالجامعة دون التقيد بشرط السن أو المؤهلات العلمية، وجامعات الهواء والتى تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال فى توصيل التعليم العالى للطلاب فى أماكن تواجدهم، الجامعات الافتراضية والتى تعتمد على شبكات الإنترنت فى توصيل المواد الدراسية إلى الطلاب فى أماكن تواجدهم كما يقوم الطلاب بإرسال التمارين العملية فى البريد الإلكترونى فى المركز الرئيسى للجامعة[٩٠].
- وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً حيوياً وهاماً فى تطوير التعليم خاصة وأنها تعمل على إتاحة الأدوات والوسائل اللازمة لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها واسترجاعها وجعلها فى متناول طالبيها بسرعة وفاعلية. ومن ثم أصبح استخدامها فى الحصول على المعلومات ونقلها من أهم الركائز التى تمكننا من مواكبة التطور والتقدم فى المجالات كافة، إضافة إلى أثر ذلك فى توفير الوقت والجهد والمال، سواء أكان ذلك فى مجال الحصول على المعلومات أم نقلها أم حفظها. وبفضل تطور مفهوم واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، أصبح العالم يشبه القرية الكونية الصغيرة[٩١].

المحور الثالث: أدوار التعليم الجامعى فى مواجهة بعض التحديات العالمية المعاصرة

للتعليم الجامعى دور أساسى فى مواجهة التحديات العالمية التى سبق تحديدها وهى العولمة والغزو الثقافى والتقدم العلمى والتكنولوجى وإقامة مجتمع المعرفة وثورة الاتصالات، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

أولاً- الجامعة ومواجهة العولمة

تستطيع الجامعة مواجهة العولمة من خلال الآتى:

- أن تسعى الجامعة للعمل على تأهيل الشخصية القومية القائمة على أساس العروبة والإسلام لمواجهة براثن التبعية الفكرية والأيدلوجية.
- أن تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المدني وتؤكد على دورها في تحصين الشباب ضد آثار العولمة.
- أن تصحح الجامعة النظرة السائدة عن إنسان العالم الثالث أو الدول النامية بحيث تقدم له صورة تبين أنه ليس متخلفا، وأنه صاحب حضارة، وله مقومات الإنسان الأصيل المتقدم القادر على حفظ قيمه وتطويرها، والقادر أيضا على الإبداع والتجديد.
- أن تضع الجامعة خطة لمختلف المواد الدراسية لتنمية المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية اللازمة لإعداد الفرد لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات العيش في القرن الواحد والعشرين.
- التلاحم بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإعلام والدعوة والثقافة لإحداث وعي بالعولمة ومتطلباتها من أجل إحداث نهضة علمية وتقانية شاملة في المجتمع[٩٢].
- ضرورة تضمين الخطط الدراسية فى الجامعات سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو فى الدراسات العليا مساقات تتصل بالعولمة وانعكاساتها على الحياة،

نظراً لما تمثله هذه الظاهرة من تأثير فى مجمل حياة الأفراد وما ينخرطون فيه من مؤسسات[٩٣].

- أن تعمل الجامعة على التخلص من التبعية والتقليد، وأن تكون فى موقف الفاعل حضارياً، وذلك من خلال الاهتمام بالبحث العلمى، وإنتاج معارف ومعلومات حديثة ومتطورة وتحويلها إلى اختراعات وسلع وخدمات يستفيد منه المجتمع والعالم. كذلك أن تعمل الجامعة على اكتساب المعارف المتنوعة باقامة قنوات اتصال مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة أو مؤسسات البحث والتطوير، وأن تكون مخرجات الجامعات من الخريجين لديهم قدر عالى من المعلومات والمهارات التى تسمح لهم بالمنافسة فى سوق العمل، وذلك من خلال تنمية القدرات الإبداعية لديهم وتدريبهم على الحوار والمناقشة والنقد والمشاركة.
- وضع استراتيجية شاملة للجامعات هدفها مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من إيجابيتها لتراعى الواقع لكل من الطالب الجامعى والأستاذ الجامعى وإمكانات الجامعات، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة الثنائية الثقافية فى المجتمع المتمثلة فى التيار الأصولى والتيار المعاصر، والعمل على تثقيف الطلبة وتربيتهم تربية موجهة نحو عقيدتهم ومشروعهم الوطنى، ومراجعة المناهج والمقررات الدراسية فى تحقيق ذلك
- غرس القيم الإيجابية الأصيلة للمجتمع المصرى فى نفوس الطلاب مثل القيم الإنتاجية وقيم العمل والقيم الروحية القائمة على التعاطف والتكامل والاهتمام بالاخرين، والتأكيد على العلاقات الاجتماعية التعاونية بين الطلاب وبعضهم البعض، وبينهم وبين المجتمع، ودحض القيم الفردية والمادية من خلال توضيح خطورتها على كل من الفرد والمجتمع ، وتعزيز انتماء الطالب لأسرته ووطنه

- التركيز على الدور الفاعل للأستاذ الجامعى فى تنمية وعى الطلاب بمخاطر العولمة من خلال التأكيد على دوره الفكرى والاجتماعى والتربوى والعلمى.

ثانياً- الجامعة ومواجهة الغزو الثقافى

تستطيع الجامعة مواجهة الغزو الثقافى من خلال الآتى:

- الاهتمام بالشباب ورعايتهم وتزويدهم بمستجدات العصر ومتغيراته وتقاناته، مع ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية وتراث الأمة وقيمها العربية الأصيلة.
- ضرورة التركيز في مناهجنا الجامعية على ظاهرة العولمة بمالها وما عليها، وبيان أثرها في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، والتركيز على أثرها الكبير في الهوية الثقافية وخطرها على ثقافات وقوميات الشعوب المختلفة.
- إقامة الندوات والمحاضرات التي تتناول كل مستجدات العصر، ومناقشة هذه الظواهر وأثرها في وطننا العربي، وتعميق هذه المفاهيم من خلال الحوار المفتوح مع الشباب الجامعي وإفساح الفرصة لهم ليعبروا عن مشكلاتهم وأفكارهم وآمالهم وتطلعاتهم بحرية وصدق وذلك من خلال اللقاءات الثقافية والندوات الفكرية في الجامعة[٩٤].
- تدعيم المناهج بالخبرات التى تعمق الاعتزاز بالتراث الحضارى العربى لدى الطالب والتى تعزز الحفاظ على هوية المجتمع وشخصيته[٩٥].
- الجمع بين الأصالة والمعاصرة فى المناهج ولتحقيق ذلك لابد أن يكون هناك تواصل بين التراث الماضى وبين ثقافة المجتمع المعاصرة، بحيث يكون هذا التراث يعين فى بناء الحضارة المعاصرة[٩٦].
- أن يكون هناك مساحة من المقرر الدراسى للجديد فى مجال الفكر والثقافة بما يتفق مع هويتنا.

- الاهتمام بالبحث العلمى المتعلق بالثقافة ومكوناها وتحقيق الأمن الفكرى والثقافى[١٧].
- تحديث ثقافتنا وتطويرها من خلال تبيان وضعية المتحول من الثابت فيها.
- رفض العزلة والهيمنة فى نفس الوقت، ومحاولة وضع وجودنا الثقافى فى المعترك الحياتى من خلال تطويع الثقافات الجديدة والوافدة مع ثقافتنا.
- نظراً لأن عملية الغزو الثقافى تكون أسهل مع الشباب المحبط، لذلك يجب ان تعمل الجامعة على دراسة مشاكل الشباب وحلها بما يرفع من روحهم المعنوية ويعزز انتمائهم للجامعة والمجتمع.
- إقامة الندوات والمحاضرات التى تتناول موضوعات تعمل على تحقيق اعتزاز الشباب بثقافتهم العربية الأصيلة مثل تناول الثقافة الدينية وما فيها من نماذج مضيئة وقيم رفيعة وأخلاق فاضلة تسمو فوق كل النماذج الأخلاقية الغربية. وتناول التاريخ القومى والوطنى والإسلامى وما فيه من نماذج رائدة فى القيادة والبطولة، وإحياء لذاكرة الأمة. كذلك تناول اللغة العربية وتوضيح اهميتها وسموها حيث انها لغة القرآن ولغة الأمة العربية وعنصر وحدتها ورابط تجمعها، فالغة هى وعاء القومية ووعاء الهوية الثقافية.
- أن تعمل الجامعة على الاستفادة من إمكانات العصر الراهن العلمية والمنهجية، والانفتاح على الآخر والدخول فى حوار مع الحضارات الأخرى، ومراجعة تراث المجتمع العربى بمنهجية فكرية نقدية، ونقد ثقافة الآخر وذلك فى محاولة للمزاوجة بين المجتمع الحديث والتقاليد العريقة التى خلفها الأجداد.

ثالثاً- الجامعة وتحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى

يمكن للجامعة تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى من خلال الآتى

- الاهتمام بالبحوث التقنية فى التعليم الجامعى ودعمها، وربط هذه البحوث بمجالات العمل والإنتاج والتدريب.

- رعاية المتميزين علمياً والاستفادة من خبراتهم سواء الموجودون داخل الوطن أو خارجه.
- التبادل العلمى والتواصل على المستوى المحلى والعالمى للتعرف على ما هو جديد وإيفاد الطلاب النابهين إلى الخارج للتعرف على ما هو جديد خاصة فى المجالات العلمية والتقنية.
- الاهتمام بحركة الترجمة وتنشيطها لأنها البداية الحقيقية لملاحقة التقدم.
- دعم المكتبات والمختبرات والأجهزة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث.
- العمل على توطين التكنولوجيا والانتقال من مرحلتى النقل بالاستخدام والنقل بالمحاكاة إلى مرحلة النقل الابتكارى.
- إعادة النظر فى المناهج وتضمينها ما يساعد على تنمية العقل وتحصيل المعارف بالعقل وليس بالنقل للانتقال من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع. والاهتمام باللغات الأجنبية خاصة لغات الدول المتقدمة علمياً وتقديم موضوعات عامية وتكنولوجية بهذه اللغات إلى الدارسين والعمل على تكامل المناهج المختلفة لأن ذلك يساعد على زيادة فهم العلم وتطبيقاته.
- الاهتمام بالتعليم المستمر(التدريب) حتى لا يتخلف الخريجون عن ملاحقة تأثير التقدم العلمى والتكنولوجى على طبيعة العمل والحياة.
- تغيير دور الطالب من مجرد متلقى سلبى للعلوم إلى طالب إيجابى يحاور ويناقش ويعرض وينتقد ويتفاعل مع كل ما هو جديد[٩٨].
- إشاعة القيم العلمية فى الطلاب، مثل قيمة حب الاستطلاع، وقيمة الأمانة العلمية، قيمة تقبل النقد، وقيمة التأنى فى الحكم، وقيمة التفكير العلمى، وقيمة تقدير العلم، وقيمة إجلال العلماء[٩٩].

- المساهمة فى تطوير التكنولوجيا من خلال توجيه الأبحاث العلمية لحل مشكلات المجتمع وتحقيق متطلباته، ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع من التكنولوجيات الجديدة.
- توعية المواطنين بأهمية العلم ودوره فى بناء المجتمع عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات التى تتناول ذلك، مع محاولة تبسيط المستجدات العلمية والتكنولوجية للمواطنين للاستفادة منها.
- رعاية البحوث العلمية والدراسات التى تسهم فى التقدم العلمى والتقنى وتشجيعها، وإيجاد الحلول للمشكلات التى تعوق التقدم العلمى ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين النظرية والتطبيق.
- تحقيق التكامل والتنسيق بين الجامعات فيما يخص البحث العلمى حتى لا تتكرر البحوث العلمية، وتبادل الخبرات بين الجامعات فى مجال العلم والتكنولوجيا.
- أن تقوم الجامعة بإرسال أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس على نفقتها فى مهمات علمية للتعرف على آخر المستجدات العلمية والتكنولوجية فى الدول المتقدمة.
- تقديم الأسس العلمية للتصدى للمشكلات التى تواجه المجتمع، وتعزيز الأخذ بالبحث العلمى كمنهاج للعمل فى كافة المجالات.
- وضع حوافز كبيرة للبحوث العلمية المتميزة التى تساهم فى حل مشكلات المجتمع والتى تحدث نقلة نوعية فى المجالات الحيوية الضرورية فى المجتمع مثل مجالات الإنتاج والغذاء والطاقة والهندسة الوراثية وعلاجة الأمراض وغيرها، والعمل على نشر هذه الأبحاث والاستفادة منها.

رابعاً- الجامعة وإقامة مجتمع المعرفة

تستطيع الجامعة المساهمة فى إقامة مجتمع المعرفة من خلال الآتى:

- التأكيد على التعلم الذاتي بإستراتيجياته المختلفة في العملية التعليمية بما يمكن المتعلمين من تحمل جزء من مسئولية تعلمهم، ومواجهة ثورة المعلومات.
- أن تنمي الجامعة الاتجاه نحو الاهتمام بالمعرفة دائما عند الطلاب، مع تنمية قدرات التفكير الناقد القادر على الانتقاء والاختيار والتمييز واتخاذ القرار المناسب، وأيضا تنمية قدرات التفكير الإبداعي القادر على التجديد والاكتشاف والإضافة.
- العمل على تحديث المقررات بما يتماشى مع مجتمع المعرفة، وتزويد المناهج الدراسية ببعض الأنشطة التكنولوجية التي تكسب الطالب القدرة على الاستخدام المفيد للمعلومات وتغرس سلوكيات حب الاستطلاع العلمي لديه.
- أن تتبنى الجامعة إستراتيجية بعيدة المدى للتطوير تنطلق من تحليلات دقيقة ومن فهم لمتطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات يشارك في صياغتها مختلف أطراف العملية التعليمية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة تعتمد على إفادة البنية المعرفية بالجامعة ووسائل إيصالها ويرتبط تطويرها باعتماد التقنيات والوسائط والبرمجيات الحاسوبية[١٠٠].
- الاهتمام بالبحث العلمي والعمل على تطويره ودعمه والعمل على إنشاء هيئة محلية مرتبطة بهيئة غربية عليا هدفها دعم البحث والتطوير واستقطاب التقنية المناسبة
- الاهتمام بالمواهب وتنميتها والعمل على إجتذاب العقول والكفاءات ووقف نزيفها من خلال هجرتها إلى الخارج، وذلك من خلال توفير العيش الكريم لها والإمكانيات المطلوبة لأبحاثه وأعمالهم[١٠١].
- زيادة الاهتمام بالجانب العملى من المناهج كالتدريب المختبرى للطلبة[١٠٢].

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على القيام بتأليف الكتب والترجمة عن طريق نشر الكتب المؤلفة من خلال الجامعة مع إعطاء المؤلف حقوقه المادية مقابل النشر، وأن تكون الكتب المؤلفة جزء من متطلبات تولى المناصب القيادية، مع حفظ حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس
- تشجيع مناخ التنافس العلمى بين أعضاء هيئة التدريس. وتشجيعهم على القيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية من خلال نشر هذه الأبحاث على نفقة الجامعة وإعطاء مكافآت لأصحاب الأبحاث العلمية المتميزة، وحث وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على السفر إلى الدول المتقدمة للاحتكاك بالعلماء فى هذه الدول وتبادل المعارف والخبرات والمعلومات معهم والتى تفيدهم فى عمل ابحاثهم.
- تدريب الطلاب على استخدام مصادر المعرفة المتنوعة والمتعددة. توفير قاعدة معلومات فى مجالات المعرفة المتنوعة والمختلفة. والبعد عن التلقين واستخدام مصادر المعرفة المتنوعة كأساليب للتعلم
- تقوم الجامعة بتصنيف المعرفة لتحسين استخدامها والوصول إليها بطريقة منظمة وسهلة. وتعمل على تزويد المكتبات بها بكل ما هو جديد ومصادر المعرفة المتنوعة، كما تعمل على نشر المعرفة والمعلومات الجديدة فى كافة الكليات.

خامساً- الجامعة ومواجهة ثورة الاتصالات

يمكن للجامعة أن تواجه ثورة الاتصالات من خلال الآتى:

- الإفادة من تقنيات التعليم الإلكترونى والتعليم عن بعد مما يعطى فرصة أكبر للراغبين فى التعلم علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم[١٠٣]
- الاهتمام بأن تعقد الجامعة ندوات وورش عمل لتدريب المعلمين تدور حول كيفية توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى مجالات التعليم المختلفة.

- ضرورة توفير الخدمات التى توفرها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالفصول والقاعات الجامعية مما يتطلب معه إعادة تنظيم وتجهيز قاعات الدراسة بحيث تتيح الفرص أمام الطلاب للاستفادة من تلك الخدمات فى درستهم
- توفير معامل الإنترنت بكليات الجامعة للاطلاع على المواقع المفيدة[١٠٤].
- أن تسعى الجامعة إلى عقد ورش عمل لتدريب الطلاب على توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تخصصاتهم المختلفة لتنمية فهم أعمق للمجتمع وللمتغيرات العالمية المعاصرة.
- أن تعمل الجامعة على ضرورة توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالفصول الدراسية مما يتطلب معه إعادة تنظيم وتجهيز قاعات الدراسة والمكتبات بحيث تتيح أمام الطلاب للاستفادة من تلك الخدمات في د راستهم[١٠٥].
- التركيز على الجوانب الإيجابية لثورة الاتصالات وكيفية الاستفادة منها فى حماية السباب من الأفكار الهدامة والشائعات.
- اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالحوار مع الطلاب فيما يتعلق باستخدمات التليفونات المحمولة والانترنت وغيرها من وسائل التواصل وتوجيههم إلى الاستخدام الإيجابى لهذه الوسائل التكنولوجية والبعد عن الاستخدام السلبى لها.
- تنمية القيم الأخلاقية لدي الطلاب بما يعينهم على الحكم والاختيار والتعامل مع المشكلات التي تفرزها التطورات الخاصة بشبكات الاتصالات في الحاضر أو المستقبل.
- تدعيم عمليات التعلم والتدريس اعتمادا على مكتسبات وإمكانات شبكات المعلومات الداخلية والخارجية.

نتائج وتوصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى أنه هناك العديد من التحديات التى تواجه المجتمع المصرى بجميع أنظمته الاجتماعية وأفراده، وهو ما فرض على جميع مؤسسات هذا المجتمع القيام بالتصدى لهذه التحديات ومواجهتها وفى مقدمة هذه المؤسسات التعليم الجامعى لما له من دور أساسى فى البناء العلمى والمعرفى والثقافى للأفراد، ولقدرته على توعية المواطنين بطبيعة التحديات التى تواجه المجتمع، وتزويدهم بالآليات التى تعينهم على مواجهة هذه التحديات، وتوصى الدراسة فيما يتعلق بتدعيم دور الجامعة فى مواجهة التحديات العالمية - التى تحددت فى العولمة والغزو الثقافى والتقدم العلمى والتكنولوجى والثورة المعرفية وبزوغ مجتمع المعرفة وثورة الاتصالات - بما يلى:

أولاً- فيما يتعلق بمواجهة العولمة

يواجه التعليم الجامعى العولمة من خلال ما يلى:

- رفض التغريب من خلال التأكيد على حرص الجميع على استخدام الأدوات الثقافية القومية، والحد من استخدام الرموز الأجنبية إلا فى أضيق الحدود داخل الجامعة.
- إعداد الطلاب ليكونو قادرين على استيعاب القيم القومية والإنسانية والتكيف والتلاؤم مع المتغيرات الحضارية الحادثة.
- عقد ندوات ومؤتمرات يتم من خلالها التوعية بمفهوم العولمة ومكوناتها والتداعيات السياسية والاجتماعية والاخلاقية لها وتوعية الشباب بمخاطر العولمة وسلبياتها وكيفية الاستفادة من إيجابياتها.
- تدريب الطلاب على فرز القيم الموجبة والقيم السالبة الغريبة عن مجتمعنا وكيفية تلافيها والبعد عنها.
- إشباع الحاجات الفكرية والاجتماعية لأفراد المجتمع عن طريق إعداد البحوث العلمية فى مختلف المجالات.

- العمل على تشكيل اللجان العلمية التى تعمل على تنقية تراثنا العلمى من الشوائب التى لحقت به وبخاصة فى المجال والأخلاقى والتاريخى.

ثانياً- فيما يتعلق بمواجهة الغزو الثقافى

تستطيع الجامعة مواجهة الغزو الثقافى وتعزيز الهوية الثقافية العربية للشباب من خلال الآتى:

- تدريس مقررات تساعد على صقل الهوية الثقافية (كالتربية الدينية والوطنية واللغة العربية)
- التأكيد على الآداب والعادات والتقاليد الوطنية في التفاعلات داخل الجامعة (خاصة في الملابس، ولغة الحوار)
- تيسير سبل البحث التربوى والتطور، وذلك لإنتاج ثقافة وطنية قوية، وربط الطالب بتراثه ومجتمعه العربى والإسلامى.
- تدريب الطلاب علي العمل في إطار دولي، وعلي المرونة والتكيف مع الأحداث العالمية دون ذوبان في رموزها ومظاهرها.
- الاهتمام بالشباب ورعايتهم وتزويدهم بمستجدات العصر ومتغيراته وتقاناته مع المحافظة على الهوية الثقافية العربية من خلال ربط الشباب بتراثه ومجتمعه العربى والإسلامى والقيم العربية الأصيلة.
- غرس قيم الانتماء والولاء الوطنى والقومى والعربى لدى الشباب الجامعى من خلال المؤتمرات والندوات والأنشطة الطلابية والمقررات الدراسية.
- إعطاء هامش واسع من الحرية الفكرية لدى الطلاب وتدريبهم على النقد والحوار واحترام الرأى المخالف، وهو ما يحرر الطلاب من الجمود الفكرى ويساعدهم على نقد الثقافات الوافدة إليهم وغربلتها، ومن ثم ينتقى منها الطلاب ما يناسب ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا.

ثالثاً- فيما يتعلق بتحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى

تستطيع الجامعة تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى من خلال الآتى:

- استيعاب المتغيرات التكنولوجية المعاصرة في بنية الجامعة ووظائفها المختلفة
- ادخال المفاهيم العلمية والتخصصات الجديدة في البرامج الجامعية الملائمة (مثل الهندسة الوراثية – التسويق الالكتروني – النانو تكنولوجي – جرائم الانترنت- الاستنساخ ....الخ)
- توفير المصادر العلمية من الأوعية المختلفة للطالب والأستاذ الجامعي.
- أن تدعم الجامعة حرية البحث العلمى فى مجالاته المتنوعة، مع الاهتمام بالبحث العلمى الغير تقليدى وخاصة فى الكليات العملية وذلك من خلال تقديم الدعم المادى والمعنوى لأعضاء هيئة التدريس للقيام بهذه الأبحاث، وتوفير جميع التجهيزات المعملية والمواد الخام والأدوات والعينات وتقديمها لأعضاء هيئة التدريس لاستخدامها فى هذه الأبحاث ونشرها على نفقة الجامعة.
- تقوم الجامعة بتسويق وتوصيل البحوث العلمية المتميزة للجهات المعنية من مؤسسات العمل والإنتاج.
- تحديث المقررات والمناهج الجامعية وربطها بالتقدم العلمى والتكنولوجى فى مواقع العمل والإنتاج.

رابعاً- الجامعة فيما يتعلق بإقامة مجتمع المعرفة

تستطيع الجامعة المساهمة فى إقامة مجتمع المعرفة من خلال الآتى:

- مد جسور التعاون والمشاركة مع الجامعات العالمية المتقدمة، للاستفادة من المستجدات العلمية والصيغ التكنولوجية الحديثة فى مجال التكنولوجيا والمعلوماتية المطبقة فى الجامعات المتطورة فى العالم.
- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والنظرية فى مجال إقامة مجتمع المعرفة والاستفادة من التجارب التى تحققت بنجاح على أرض الواقع فى هذا المجال.
- توفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة بقدر الإمكان باحتياجات المؤسسات الإنتاجية.

- توفير برامج دراسات عليا متنوعة للإسهام فى إثراء المعرفة لمسايرة التقدم السريع فى العلوم التقنية والمساهمة فى علاج قضايا المجتمع المصرى.
- المضى قدماً فى برامج تطوير كوادر الجامعة، كبرامج التأهيل والتدريب والدورات المختلفة.
- عمل لجان علمية لتقييم البحوث العلمية المقدمة ومعرفة مدى صلاحيتها وجدتها لنشرها أو تطبيقها.

خامساً- فيما يتعلق بمواجهة ثورة الاتصالات

تستطيع الجامعة مواجهة ثورة الاتصالات من خلال الآتى:

- توجيه الطلاب على الاستفادة من المواقع الموثوقة من شبكات المعلومات دون غيرها.
- التأكيد على حقوق الملكية الفكرية في مجال التعامل مع المصادر الجديدة للمعلومات.
- توفير الأوعية العلمية علي الشبكة العنكبوتية للطلاب والأساتذه
- تشجيع مجتمعات التعلم داخل وخارج الجامعة بأذرعتها التكنولوجية
- تشجيع أنشطة التوأمة والشراكة مع الجامعات الأجنبية من خلال الوسائط الالكترونية
- تشجيع أنشطة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح تزامنا مع الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات

المراجـــع

١. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربى، الكتاب رقم ٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٣١.

٢. صفاء محمد على: أساسيات فى اجتماعيات التربية، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٣، ص١١٩.

٣. فتحى درويش عشيبة: دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

٤. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٣١.

٥. فتحى درويش عشيبة: دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٦. طارق عبد الرؤوف عامر: الجامعة وخدمة المجتمع، توجهات عالمية معاصرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، صص٢٦- ٢٧.

٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية: الاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع فى التعليم العالى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٨، ص ١٠.

٨. على السيد الشخيبى: آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، سلسلة الفكر العربى فى التربية وعلم النفس، الكتاب رقم ٤٩، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣١.

٩. بيومى محمد ضحاوى، ومحمد إبراهيم خاطر: التربية الدولية المعاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٥٠.

10. Khalaf Al'Abri: The Impact of Globalization on Education Policy of Developing Countries: Oman as an Example, Literacy Information and Computer Education Journal (LICEJ), Volume 2, Issue 4, December 2011, P. 492.
11. Eddy Lee, and Marco Vivarelli: The Social Impact of Globalization in the Developing Countries, Discussion Paper No. 1925, The Institute for the Study of Labor, Bonn, Germany, January 2006, Pp.3- 4 .

١٢. محمد على نصر: إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية، المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى، التنمية المهنية للأستاذ الجامعى فى عصر المعلوماتية، جامعة عين شمس، من ٢٣- ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، ص ٩٥.

١٣. محمد جاد أحمد: التجديد التربوى فى التعليم قبل الجامعى، العلم والايمان للنشر، دسوق، ٢٠٠٧، ص ص٣٦- ٣٧.

14. Yan Yan Lam: Impact of Globalization on Higher Education: An Empirical Study of Education Policy & Planning of Design Education in Hong Kong, International Education Studies, Vol. 3, No. 4; November 2010, P.74.
15. Ibid, P.75.
16. Khalaf Al'Abri: The Impact of Globalization on Education Policy of Developing Countries: Op. Cit., P. 492.

١٧. سعيد بن حمد الربيعى: التعليم العالى فى عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ٦٥.

١٨. حليس بن محمد بن حليس العريمى: العولمة والخصوصية الثقافية العربية، مجلة تواصل، تصدر عن اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع مجلة رسالة التربية، العدد السادس، مارس ٢٠٠٧، ص ص ٩٤- ٩٥.

١٩. أحمد محمد سيد: دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر العولمة، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد ١١، مايو ٢٠٠٨، ص ٤٥.

٢٠. سعيد بن حمد الربيعى: التعليم العالى فى عصر المعرفة، مرجع سابق، ص ٥٧.

٢١. بيومى محمد ضحاوى، ومحمد إبراهيم خاطر: التربية الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص٩٢.

٢٢. سعد طه علام: التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ١٩٩- ٢٠٠.

٢٣. المرجع السابق، ص ص ٢٠٠- ٢٠١.

٢٤. فاروق شوقى البوهى: التربية الدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٣٢.

٢٥. جمال محمد أبو الوفا، وسلامة عبد العظيم حسين: التربية الدولية وعالمية التعليم، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ص٢٠١- ٢٠٢.

٢٦. راضى عبد المجيد طه: دور النظام التعليمى فى مصر لمواجهة تحديات العولمة فى ضوء بعض التغيرات المتوقعة فى البيئة المدرسية، مجلة كلية التربية بأسوان، جامعة جنوب الوادى، العدد ١٧، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص١٠٢- ١٠٥.

٢٧. محمد جاد أحمد: التجديد التربوى فى التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ص٣٨- ٤١ .

٢٨. صالح كامل: اقتصاديات التعليم فى الوطن العربى والعولمة، مجلة المعرفة، العدد ١٥٩، يونيو ٢٠٠٨، ص ٣٧.

٢٩. جمال أحمد السيسى: دور المدرسة الثانوية العامة فى مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد ٧٥، الجزء الثانى، يناير ٢٠١١، ص ٥٤٣.

٣٠. أحمد محمد سيد: دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص٤٨ - ٥٠.

٣١. جمال أحمد السيسى: دور المدرسة الثانوية العامة فى مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، مرجع سابق، ص ٥٥٧.

٣٢. صفاء محمد على: أساسيات فى اجتماعيات التربية، مرجع سابق، ص ١٣٦.

٣٣. جمال أحمد السيسى: دور المدرسة الثانوية العامة فى مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، مرجع سابق، ص ص ٥٥٥- ٥٥٧.

٣٤. صفاء محمد على: أساسيات فى اجتماعيات التربية، مرجع سابق، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

٣٥. فتحى دريش عشيبة: دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص١٤٩.

٣٦. طلعت حسينى إسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، دراسة تقويمية، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية، أنظمة التعليم فى الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٥- ٦ مايو ٢٠٠٩، ص ص٣٠٣- ٣٠٤.

٣٧. فاطمة عبد القادر بهنسى: تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتحقيق جودة التعليم الجامعى فى عصر المعلومات، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٥٣، مايو ٢٠٠٦، ص٥٤.

38. Brian Sutton: The Effects of Technology in Society and Education, Master Thesis, Department of Education and Human Development of the State University of New York College at Brockport, spring 2013, P6 .

٣٩. أحمد محمد سيد: دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص ٣٨- ٣٩.

٤٠. يوسف شرارة: مشكلات القرن الحادى والعشرين والعلاقات الدولية، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١.

٤١. حامد عمار: مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

٤٢. حسين كامل بهاء الدين: الوطنية فى عالم بلا هوية، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١.

٤٣. سعد طه علام: التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٥٥- ١٥٦.

٤٤. محمد حسنين العجمى: التعليم الموازى لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص ٨٤- ٨٦.

٤٥. طلعت حسينى إسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٠٤.

٤٦. صفاء محمد على: أساسيات فى اجتماعيات التربية، مرجع سابق، ص ص١٣٠- ١٣١.

٤٧. طلعت حسينى إسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٠٥.

٤٨. محمد جاد أحمد: التجديد التربوى فى التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ص ٢٧- ٢٨.

٤٩. أحمد محمد سيد: دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٤٠ .

٥٠. على على حبيش، وحافظ شمس الدين: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٥٣.

٥١. محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية فى مجتمع المعرفة، تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٨- ٣١٩.

٥٢. مجدى عبد الكريم حبيب: مجتمع المعرفة والإبداع فى القرن الحادى والعشرين، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٧.

٥٣. عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسين إسماعيل: دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، دراسات نفسية وتربوية، العدد ٦٦، الجزء الثانى، يناير ٢٠١٠ ص ٥٩.

٥٤. محمد نجيب عبد الواحد، وآصف دياب: المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة، مؤتمر التعليم العالى والبحث العلمى فى مجتمع المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التربية، تونس٢٠٠٦، ص ١٣٢.

٥٥. على على حبيش، وحافظ شمس الدين: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص٢٢.

٥٦. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة: الثقافة العربية وعصر المعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٨، ص٢٨.

٥٧. محمد نجيب عبد الواحد، وآصف دياب: المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٥٨. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص٦١.

٥٩. واثق رسول أغا، ومحمد نجيب عبد الواحد: الابتكار فى مجتمع المعرفة، مؤتمر التعليم العالى والبحث العلمى فى مجتمع المعرفة، مرجع سابق، تونس٢٠٠٦، ص ٢٨٣.

٦٠. محمد نجيب عبد الواحد، وآصف دياب: المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

٦١. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة: الثقافة العربية و عصر المعلومات، مرجع سابق، ص٦٥.

٦٢. على على حبيش، وحافظ شمس الدين: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص٦٤.

٦٣. اليونسكو: العلم فى مجتمع المعلومات، منشورات منظمة اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٥، ص٢٩.

64. Andrew Reamer: The Impacts of Technological Invention on Economic Growth, The George Washington Institute Of Puplic Policy, WASHINGTON, February 28, 2014, P1.4.

٦٥. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص١٧٩.

٦٦. محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية فى مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ٣١٩.

٦٧. حسين كامل بهاء الدين: الوطنية فى عالم بلا هوية، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٥.

٦٨. عبد الفتاح على الرشدان: دور التربية فى مواجهة تداعيات العولمة فى الوطن العربى، الملتقى العربى حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، القاهرة، فى الفترة من ٢٨ سبتمبر إلى ١أكتوبر، ٢٠٠٢، ص٥.

٦٩. أحمد محمد سيد: دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص ٤٢- ٤٣.

٧٠. سلامة صابر محمد: التربية وقضايا العصر، رؤية تحليلية نقدية، دار الزهراء للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص ص ٥٦- ٥٨ .

٧١. المرجع السابق، ص ص ٥٩- ٦١ .

٧٢. أحمد محمود محمد: التربية ودورها فى تحقيق حوار الثقافات، دراسة تحليلية، مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ١١٩.

٧٣. رانيا صول: تكنولوجيا الاتصالات سلاح ذو حدين، جريدة الأهرام اليومى، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/436584.aspx

٧٤. مجلة البيان: وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على الأسرة، مجلة البيان، ٦ ديسمبر ٢٠١٠، متاح على
http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=497

٧٥. محمد على نصر: إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية، مرجع سابق، ص ٩٦.

٧٦. أحمد شوقى: هندسة المستقبل، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١١٦- ١١٧.

77. Mohammed Fahmy: Thinking About Technology Effects on Higher Education, The Journal of Technology Studies, December 2004 available at
http://scholar.lib.vt.edu/ejournals/JOTS/v30/v30n1/pdf/fahmy.pdf

٧٨. هيثم محمد إسماعيل: إصلاح التعليم الجامعى فى مصر بين مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات، مؤتمر التعليم الجامعى بين الوضع الراهن وثقافة التغيير، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٥، ص ص ٤١٦- ٤١٧.

٧٩. مهرى أمين دياب، وآخرون: التعليم الجامعى فى مجتمع ما بعد الحداثة- التحدى والاستجابة، المؤتمر العلمى الأول لقسم أصول

التربية، التربية فى مجتمع ما بعد الحداثة، كلية التربية، جامعة بنها، من ٢١- ٢٢ يوليو ٢٠١٠، ص ص ٣٣١- ٣٣٢.

٨٠. سعيد اسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٧١.

٨١. طلعت حسينى إسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٠٦.

٨٢. فتحى دريش عشيبة: دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص ص١٥٠- ١٥٢.

٨٣. فتحى دريش عشيبة: الإدارة الجامعية في مصر بين التفاعل مع التحديات المعاصرة ومشكلات الواقع،المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة، فى الفترة من ٢١- ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص٧٧- ٧٨.

٨٤. هيثم محمد إسماعيل: إصلاح التعليم الجامعى فى مصر بين مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات، مرجع سابق، ص ص ٤١٣- ٤١٤.

٨٥. ماهر أحمد حسن: كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية .. دراسة تقويمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٤، ص ٩٨.

٨٦. نايل سيف: أدوار جديدة للجامعات، مجلة المعرفة، تصدر عن وزارة التربية والتعليم بالسعودية، العدد ١٥٧، أبريل ٢٠٠٨، ص ص ٧٣- ٧٤.

٨٧. سامى محمد نصار: قضايا تربوية فى عصر العولمة وما بعد الحداثة، الطبعة الثانية، سلسلة أفاق تربوية متجددة، الدارالمصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٧٩- ٨٠.

88. Office of Educational Technology: Reimagining the Role of Technology in Higher Education, Office of Educational Technology, U.S. Department of Education, Version 1.0, January 2017 , P9.

٨٩. ماهر أحمد حسن: كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية، مرجع سابق، ص ٨٨.

٩٠. شبل بدران، وجمال الدهشان: التجديد فى التعليم الجامعى، دار قباء للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٥.

٩١. طلعت حسينى إسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣١٠.

٩٢. شعيب جمال محمد: الإعداد النفسى والثقافى لطلاب جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات العولمة : دراسة ميدانية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد ٢٢، الجزء الأول، فبراير ٢٠١٢، ص ص٥٩- ٦١.

٩٣. أشواق سامي جرجيس: الوعي بانعكاسات ظاهرة العولمة على التعليم الجامعي من وجهة نظر اساتذة جامعة بغداد، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٥، العدد ١٤، ٢٠١٤ ص٦٥.

٩٤. أحمد على كنعان: الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، ، مجلد ٢٥، عدد خاص، ٢٠٠٨، ص ٤٣٦.

٩٥. منى يونس البحرى: واقع المناهج الجامعية العربية ازاء الإنفجار المعرفي العالمي، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، عدد ٦٧، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

٩٦. السيد عبدالعزيز البهواشى: التعليم وإشكالية الهوية الثقافية في ظل العولمة، المؤتمر السنوى الثامن - التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة - القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢٥٩.

٩٧. أسامة محمود فراج: دور التعليم الجامعي في تحقيق الأمن الثقافي، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية – جامعة القاهر، يوليو ٢٠١١، ص ٤١٦.

٩٨. محمد على عليوه عزب: تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي وإمكانيةمواكبته في مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد ٣٢، مايو ١٩٩٩، ص ص ١١٤- ١١٥.

٩٩. قاسم خزعلى: منظومة القيم العلمية المتضمنة فى كتب العلوم لصفوف المرحلة الأساسية الأولى فى الأردن، المجلة الأردنية فى العلوم التربوية، مجلد ٥، عدد ٢، ٢٠٠٩، ص١٢٢.

١٠٠. شعيب جمال محمد: الإعداد النفسى والثقافى لطلاب جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات العولمة ،مرجع سابق، ص ص٥٩- ٦١.:

١٠١. محمد أحمد عبدالله: العولمة و الخصوصية المحلية، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط، العدد ٣، ابريل ٢٠١١، ص ١٠٧.

١٠٢. منى يونس البحرى: واقع المناهج الجامعية العربية أزاء الإنفجار المعرفي العالمي، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، عدد ٦٧، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

١٠٣. أشواق سامي جرجيس: الوعي بانعكاسات ظاهرة العولمة على التعليم الجامعي من وجهة نظر اساتذة جامعة بغداد، ، مرجع سابق،٢٠١٤ ص٦٦.

١٠٤. منى علي سيف: تصور مقترح لدور الجامعة في تعزيز قيم و ثقافة المجتمع العربي في عصر العولمة، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر العدد ١٥٥، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٣، ص٦٦٣، ص٦٦٧.

١٠٥. شعيب جمال محمد: الإعداد النفسى والثقافى لطلاب جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات العولمة : مرجع سابق، فبراير ٢٠١٢، ص٦١.